

مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية  
الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

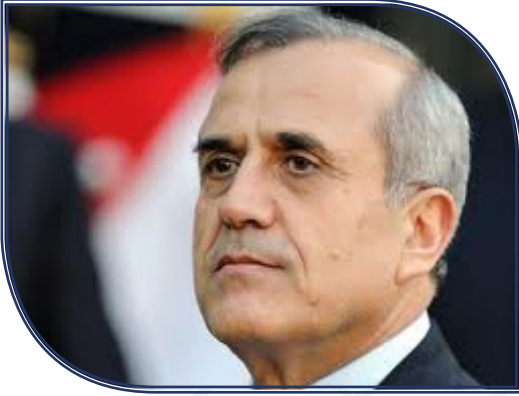


## فهرس

- ٨..... اعادة لبنان الى الساحة الدولية
- ١١..... العلاقات اللبنانية - السورية
- ١٤..... النشاطات الدبلوماسية والدولية
- ١٨..... القضايا العربية-
- ٢١..... تحقيق السيادة الكاملة
- ٢١..... استرجاع الأراضي اللبنانية
- ٢٤..... الاستراتيجية الوطنية الدفاعية
- ٢٧..... الوحدة الوطنية والدولة الجامعة
- ٢٧..... الحوار للمحافظة على العيش المشترك
- ٣٠..... الوحدة الوطنية في سبيل مصلحة لبنان
- ٣٥..... اهتمام بالمغتربين
- ٣٥..... حقوق المغتربين
- ٣٦..... التواصل مع المغتربين
- ٤١..... الدولة العادلة
- ٤١..... الرقابة الادارية
- ٤٢..... حقوق المرأة
- ٤٣..... العفو الخاص
- ٤٣..... أهمية مشاركة الشباب
- ٤٥..... الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاداري
- ٤٥..... تطوير الادارة ومكافحة الفساد
- ٤٧..... تفعيل وتحفيز النمو الاقتصادي
- ٤٩..... ثروة لبنان البشرية
- ٥٠..... الشؤون الاجتماعية
- ٥١..... الشؤون البيئية

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



منذ اللحظة الأولى لدخوله قصر بعبدا، وتوليه سدة الرئاسة بإجماع وطني، ودعم عربي ودولي، نجح رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في ترسيخ وتفعيل مكانة ومقام رئاسة الجمهورية المحوري، وتكريس نهج من القيادة الحكيمة والقادرة على إعلاء شأن لبنان، وتعزيز ثقافة الحوار، وتغليب الروح الميثاقية، وثبيت دعائم الأمن والاستقرار وفرص الاستثمار والنمو.

إنسجاماً مع صفته التوافقية، وأدائه كرئيس توافقي، كرس فخامة الرئيس النصف الأول من عهده، حكماً عندما يحتدم الصراع السياسي المشروع، وفي المقابل، طرفاً منحازاً الى لبنان والقيم والمبادئ عندما يتعلق الأمر باستقلاله وسيادته، وبمحاربة الفساد. وهو يقود الوطن الى سلام يحول دون التوطين ويحافظ على مصالحه العليا في حال حصول تفاوض لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وقد تمكن الرئيس سليمان من الحصول على تعهد خطي من الادارة الأميركية برفض أي حلول لقضية الشرق الأوسط قد تأتي على حساب لبنان وبمعارضة أي فرض للتوطين على لبنان.

اعترضت مسيرة الدولة في النصف الاول من عهد الرئيس سليمان عشرات ومعوقات من ابرزها:

استهلاك اكثر من ٩ اشهر في عمليات تشكيل ٣ حكومات متتالية.

بروز اشكاليات دستورية من ضمن النظام، لم تسمح لرئيس الدولة، في غياب الصلاحيات الفاعلة بأخذ القرارات والامور باتجاه الحسم الذي قد يضطر اليه بصفة الحاكم والحكم.

اضافة للتناقضات والتجاذبات التي كانت قائمة ضمن الحكومة بفعل الانقسام السياسي.

لقد استدعت التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي والعربي حتى منتصف العام ٢٠١٢ تحركاً إنقاذياً قام به فخامة الرئيس على ثلاث مسارات؛ الاول مسار الحوار الوطني، والثاني مسار تفعيل العمل الحكومي وتسيير شؤون الناس في كافة المجالات، والثالث توضيح الموقف اللبناني لدى الدول العربية. وهو أطلق لهذه الغاية المرحلة الرابعة من الحوار الوطني، وقام بجولة سريعة على عدد من دول الخليج العربي، كما دعا جميع الافرقاء السياسيين الى التبصر في واقع المرحلة الراهنة واستقرار المستقبل، وابقاء البلاد في منأى عن ارتدادات ما يحصل من حولنا، من خلال التحاور والتفاهم واطلاق عجلة مؤسسات الدولة، فمسؤولية السياسيين تكمن في حضورهم في الاوقات الصعبة وقولهم الكلمة الحق حيث لا يكفي الصوت العالي للمناداة بالوحدة الوطنية بل يجب أيضاً التحلي بشجاعة الشهادة للحق والخير والوحدة.

# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



انطلاقاً من قناعته بأن مسؤولية السياسيين تكمن في حضورهم في الأوقات الصعبة وقولهم كلمة الحق، أخذ فخامة الرئيس على عاتقه واجب التصدي لقيادة مسيرة الوطن في أحلك الظروف التي لم تعرف لها منطقة الشرق الأوسط مثيلاً خلال القرن المنصرم. ومن هذا المنطلق ثابر فخامته بإصرار على متابعة كل الوقائع والأحداث الإقليمية والداخلية،

كبيرها وصغيرها، واتخذ حيالها المواقف والإجراءات التي تحقق مصالح لبنان العليا، وتعكس استقلالية القرار الوطني وتحرره من الضغوط والمؤثرات. نجح فخامة الرئيس في تظهير الموقف اللبناني السيد الحر المستقل مرتكزاً على إيمانه العميق بلبنان، وحرصه المطلق على تحقيق تطلعات وآمال الشعب اللبناني، وترفعه عن الانقياد خلف الرهانات الداخلية منها والخارجية، وكان من أبرز ما طبع هذه الحقبة من مسيرة العهد المواقف التالية:

الدعوة إلى تحسين الأداء الديمقراطي واستغلال النظام اللبناني في حسن إدارة الشأن العام ليكون لبنان مدرسة المنطقة، وجامعتها، ومستشفاها، ومركز حوار الأديان والثقافات والحضارات فيها.

بناء الدولة القوية القادرة لتكون المساحة المشتركة الوحيدة لانتقاء اللبنانيين، وتحميل جميع الأفرقاء مسؤولية أيّ تخلف عن المساهمة الجادة في تذليل العقبات، وتلافي الأزمات، وتبديد المخاوف.

الدعوة إلى قطف ثمار نضال الشعب اللبناني من أجل الحرية والديموقراطية، وإلى إخراج لبنان من كونه ساحة تتصارع عليها الأمم.

رفض التعديت العسكرية السورية على الأراضي والمقرات الرسمية اللبنانية، وعلى المواطنين اللبنانيين وأملاكهم في منطقتي البقاع والشمال، والطلب إلى وزير الخارجية والمغتربين تسليم السفير السوري لدى لبنان كتاب احتجاج الى السلطات السورية بهذا الشأن.

التدقيق في التصريحات الإعلامية لبعض المسؤولين الإيرانيين التي تحدّثت عن وجود عناصر من الحرس الثوري الإيراني في لبنان، وعن استخدام صواريخ حزب الله في الصراع الإيراني - الإسرائيلي.

رفض أي شراكة مع الجيش والقوى الشرعية الرسمية في الأمن والسيادة واحتكار القوة التي هي حق حصري للدولة.

# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

رفض أي ضغط على الزناد لأهداف خارجة عن التوافق الوطني.  
رفض عمليات الخطف وقطع الطرقات التي رافقت توقيف عدد من اللبنانيين في سوريا،  
ووصف المظاهر التي رافقت هذه العمليات بالمقرّزة، والحث على إنشاء خلية عمل  
مشتركة بين الأجهزة الأمنية لتسهيل التصدي لها وتوقيف الفاعلين.

أظهرت حقبة النصف الثاني من العام ٢٠١٣ الفلسفة الوطنية لفخامة الرئيس بأبعادها الواقعية،  
حيث أنه رسم بشكل عملي ودقيق المعالم الواضحة لاستراتيجية شاملة للبنان كقيلة، فيما لو التزمت  
مضامينها كافة القيادات والقوى السياسية، بأن تحفظ مكانة لبنان واللبنانيين على الساحتين الإقليمية  
والدولية، وبأن تصون استقرار البلاد وأمنها وتمنع انزلاقها في متاهات الصراعات الإقليمية وخطر  
الصراع الدائر في الجارة سوريا، وبأن تُخرج البلاد من دوامة الأزمات السياسية الداخلية وتفسح المجال  
لحلول منطقية تستند إلى نهج الحوار وروحية الاعتدال لتعزيز آفاق الوحدة الوطنية والعيش المشترك  
في وجه كل حالات التطرف والتكفير والإرهاب من جهة، وحالات الارتهان والمغامرة والتفرد من جهة  
أخرى.

نظر فخامة الرئيس إلى تجارب الحكم التي طبعت عهود الاستقلال المتعاقبة فاستخلص منها  
العبر، منذ إعلان دولة لبنان الكبير وحتى الأمس القريب، ثم استند إلى ثوابت وطنية راسخة، ومرتكزات  
سياسية وأخلاقية قوية، وأنطلق من كل ذلك لتطبيق استراتيجيته الشاملة التي بُنيت حول مجموع من  
المحاور الرئيسية أهمها:

تأمين دعم دولي وإقليمي غير مسبوق للبنان وضع البلاد تحت مظلة حامية كقيلة بإشعار اللبنانيين  
بالثقة على مستقبلهم ومستقبل بلدهم، وتذكّر بإنجازات كبار رجالات لبنان الذين ربطوا أسمه  
بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، وشرعة حقوق الانسان. عناوين ثلاثة أنجزت  
في هذا المحور؛

الأول: تأمين اعتماد إعلان بعثا كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، وتبنيّه وتأييده من كل  
من الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية.

ثانياً: إطلاق «مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان» من منبر الأمم المتحدة وبرعايتها وحضور  
الأمين العام للأمم المتحدة، ووزراء خارجية الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن والمفوضة  
العليا للاتحاد الأوروبي، والامين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس البنك الدولي، ورئيسة فريق  
مجموعة الامم المتحدة الانمائي، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين حيث أنهى الاجتماع إلى  
اعتماد خلاصات مفصلية تركّزت على تقديم مساعدة شاملة للبنان تتضمن أربعة محاور هي؛ دعم  
العملية السياسية بقيادة رئيس البلاد، دعم الأمن والاستقرار من خلال دعم الجيش اللبناني، دعم

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

الاقتصاد اللبناني، ودعم ومساعدة لبنان لمكينه من القيام بواجبه الانساني تجاه قضية النازحين السوريين إلى أراضيه.

ثالثاً: إنجاز آلية متكاملة لتأمين كافة متطلبات الجيش اللبناني وذلك بالاستناد إلى هبة مالية ضخمة قرر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عزيز منحها للبنان. لأول مرة في تاريخه سيكون باستطاعة الجيش اللبناني، وبالتنسيق مع دولة فرنسا، تنفيذ خطة بناء قدراته العسكرية التي أقرتها الحكومة اللبنانية، واستكمال كافة احتياجاته من الأعتدة والأسلحة، خاصة الحديثة منها، ونذائرها.

قيادة التوافق على سياسة خارجية للبلاد تكترست في ما بات يُعرف بـ«إعلان بعبدا»، وجوهرها مبدأ «تحييد لبنان» عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية وتجنبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنية وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي والقضية الفلسطينية المحقة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم. انطلاقاً من هذا التوافق دعا فخامة الرئيس كافة القوى اللبنانية إلى فك الارتباط بهذه المحاور والعودة إلى حضن الوطن، وهو اعتبر أن التدخل في أزمات دولة أخرى لمناصرة فريق ضد آخر أمر مدان من أي طرف أتى. لقد كان من الملفت في هذا الإطار أن تتنادى مجموعة من قادة الفكر ورجالات المجتمع المدني للعمل من أجل دعم مؤسسات الدولة تحت اسم «منتدى بعبدا»، وأن تُطلق نشاطاتها، في ذكرى الاستقلال، بندوة تبحث في السبل العملية التي تساهم بوضع هذا الإعلان موضوع التنفيذ. أقيمت الندوة تحت عنوان «الاستقلال من الميثاق إلى إعلان بعبدا» وكان لفخامة الرئيس مداخلة فصل فيها مدلولات هذا الإعلان معتبراً أننا سنكون بحاجة إليه أكثر في المستقبل، وأن من يرى أنه غير مهم ولا قيمة ميثاقية أو وفاقية له اليوم، سيجد فيه قريباً قيمة كبيرة مضافة للبنان.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

الحفاظ على الموقع السيادي للدولة اللبنانية عامّة وعلى موقع رئاسة الجمهورية كرمز للسيادة الوطنية، والتأكيد أن لا أحد يستطيع تغيير مواقف الرئيس السيادية والوطنية في السياسة الخارجية والداخلية، ولا ثنيه عن التمسك بالاستراتيجية الدفاعية. اعتبر فخامة الرئيس أن السياسة التي اعتمدها لا يقرها إلا اللبنانيون، وهي محط اعتزازهم، وليس لأحد أن ينتقدها، كما لا يجب أن نلام على السعي لحماية استقرارنا الداخلي وتحصينه وإن جاء من طريق الاعتراض على أي خرق لسيادة لبنان وحرمة أراضيه من أي جهة أتى.

تقديم تصوّر كامل لاستراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان تستفيد من كافة القدرات الوطنية بما في ذلك القدرات المقاومة للدفاع عن لبنان ضمن إطار حفظ هوية الدولة واحترام مبدأ حصرية امتلاكها لقراري الحرب والسلام. يدعو فخامة الرئيس في تصوّره إلى إقرار قانون برنامج متوسط الأمد لتسليح وتجهيز وتدريب الجيش اللبناني، وتخصيصه بالموارد الكافية لتطوير قدراته البشرية والعسكرية، ولتمكينه من وضع خطة للدفاع عن الأراضي والأجواء والمياه اللبنانية. كما يدعو، لحين تزويد الجيش بالقوة الملائمة للقيام بمهامه، إلى التوافق على الأطر والآليات المناسبة، لاستعمال سلاح المقاومة ولتحقيق أمرته، وإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصراً باستعمال عناصر القوة، وذلك لدعمه في تنفيذ خطته العسكرية مع التأكيد على أن عمل المقاومة لا يبدأ إلا بعد الاحتلال.

رفض أي تجاوز للاستحقاقات الدستورية وأي محاولة لتخطي إرادة الشعب، وقد نجح فخامته في التمسك بهذا الرفض دائماً وصولاً إلى أولاً؛ الإصرار على إدراج بند تشكيل «هيئة الإشراف على الانتخابات النيابية» كبنء أول على جدول أعمال مجلس الوزراء بهدف دعم إقراره قبل أي عمل آخر تحضيراً لاستحقاق الانتخابات النيابية المرتقب.

ثانياً؛ تقديم مراجعة طعن بقانون التمديد للمجلس النيابي مرفقة بدعوة المجلس الدستوري لاتخاذ

قراره حولها بكل تجرء، وبدعوة للجميع أن يسمحوا لأعضاء هذا المجلس أن يكونوا ناكرين لجميل السلطات التي عيّنتهم بهدف الإتاحة للمجلس النيابي أن ينعقد مجدداً للنظر في تقصير مهلة التمديد، وبإقرار قانون انتخاب جديد، وإجراء الانتخابات في مطلق الأحوال قبل انتهاء مدة الولاية الممددة.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

ثالثاً؛ الإصرار على تشكيل حكومة جديدة قبل الوصول إلى تاريخ بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للبلاد بما يُمهّد لقيام حكومة فاعلة تشرف على هذا الاستحقاق وتَحل مكان حكومة تصريف الأعمال التي لم يكن يتمثل فيها طرف رئيسي من الأطراف السياسية في البلاد. لقد اعتبر فخامة الرئيس تاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٣ خطأً أحمر لتشكيل هذه الحكومة، ووضع نقطة وقف على نهاية خط التشاور في هذا الموضوع. رابعاً؛ الإعلان عن العمل بجدية والصادق لتأمين الظروف والشروط الملائمة لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وتسليم الأمانة في شكل طبيعي، استثنائياً ولأول مرة منذ أكثر من أربعين عاماً، الأمر الذي سيعتبره فخامة الرئيس إنجازاً كبيراً له. السهر على ضمان كل جهد ممكن لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين اللبنانيين على كافة الصعد الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والأمنية وغيرها . . . . .

الملاحقة الحثيثة لأزمة النازحين السوريين بهدف المساعدة في التخفيف من معاناتهم من جهة، ويهدف تمكين لبنان من تحمّل أعباء هذا اللجوء ليس فقط المادية بل والديمغرافية أيضاً. لقد اطلق فخامة الرئيس مبادرات متعددة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمعالجة هذه الأزمة، واستطاع حشد مستوى رفيع من الدعم المادي والمعنوي ليس أقله مقررات مؤتمري الكويت، ومؤتمر جنيف، وأحد محاور خلاصات اجتماع «مجموعة الدعم الدولي في أجل لبنان» التي انعقدت في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك يوم ٢٥ ايلول ٢٠١٣.





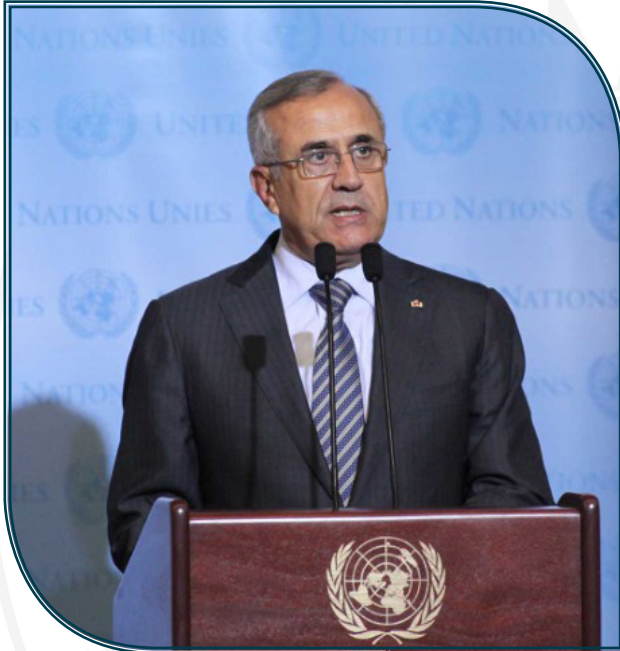
# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## اعادة لبنان الى الساحة الدولية

منذ بداية عهده، تحرك الرئيس سليمان خارجياً، وكان هاجسه اعادة تقديم لبنان الى العالم، وتصحيح صورته، بلداً موحداً، تمثله مؤسساته وعلى رأسها رئاسة الدولة، ودولة فاعلة في المجتمع الدولي، مستقلة القرار، تمارس حقوقها الدولية وتحدد مواقفها وفقاً لمصالحها العليا، من ضمن التزامها بالثوابت الوطنية وبالقضايا العربية المحققة.

من هذا المنطلق، توالت زيارات الرئيس سليمان الى عواصم القرار والصداقة والتعاون، شرقاً وغرباً، وقد حرص خلالها، سواء في الشكل أو في المضمون، على إبراز التعاطي المتوازن من دولة إلى دولة مع لبنان ورئيسه، في اطار خلق شبكة اتصال وامان دبلوماسي مع كبار المسؤولين في العالم.



يؤكد الرئيس سليمان على تمسك لبنان بعلاقاته الوطيدة مع المجتمع الدولي وعلى دوره كعضو مؤسس وفاعل في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولبنان من هذا المنطلق يلتزم قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عامة وتلك المتعلقة بقضايا المنطقة ولبنان بشكل خاص وفي مقدمها القرار المتعلق بمهمة قوات حفظ السلام في الجنوب، والقرار المتعلق بالمحكمة الخاصة بلبنان. ويأمل الرئيس سليمان أن يُصار إلى تطبيق هذه القرارات على الجميع بدون أية ازدواجية في المعايير.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



دور رئيسي على الساحة الدولية تصدى له لبنان خلال قمة دول أميركا الجنوبية - الدول العربية التي انعقدت في ليما عاصمة البيرو حيث اشترك فخامة الرئيس مع رئيس البيرو في ترأس القمة بصفته رئيساً للمجموعة العربية المشاركة. من على هذا المنبر طرح فخامته على المجتمعين مجموعة مقترحات تساعد في تطوير أعمال القمة وتعزيز الروابط الاقتصادية والمالية فيما بين المجموعتين الأميركية الجنوبية والعربية، كاقترح انشاء مصرف استثمار كبير يُرسمل باشتراك الصناديق السيادية في المنطقتين والمصارف الكبرى والمؤسسات المالية فيهما. واقترح وضع كامل إمكانات

لبنان بتصرّف تطوير فكرة «مجموعة التنسيق التنفيذية» لدول أميركا الجنوبية والدول العربية وتحويلها إلى أمانة عامة يكون لبنان مركزها الرئيسي، ويساهم بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق مقاصدها وأهدافها.

موقع لبنان الدولي في بعده الروحي والاجتماعي كرسته الزيارة التاريخية لقداسة البابا بنديكتوس السادس عشر إلى لبنان في الفترة ١٤ - ١٦ ايلول ٢٠١٢، حيث أن قداسته قد أختار «بلد الرسالة» لبنان ليوقّع على أرضه الارشاد الرسولي الموجّه إلى مسيحيي الشرق، الأمر الذي يؤكد دور لبنان الرائد في محيطه، ورسالته الانسانية كمركز لحوار الحضارات والأديان، ونموذج للديمقراطية التوافقية التي تتشارك فيها كافة مكونات المجتمع ليس بالنظر إلى أعدادها بل إلى قدراتها الحضارية ومساهماتها الفكرية والوطنية والقومية والانسانية، وخاصةً منها المكوّن المسيحي المتجذّر في الأرض العربية منذ أكثر من أُلْفَي سنة متتالية. على مدى ثلاثة أيام اجتمع لبنان بمسؤوليه ومفكره ورجالاته وكافة مكونات شعبه للترحيب بقداسة الحبر الأعظم والاستماع لكلماته وتوجيهاته، وقد ترك صدق هذه المشاعر أبلغ الأثر في نفس قداسته، فعبر عن سعادته وغبطته باتصالات ورسائل بعث بها إلى فخامة الرئيس، كما أكدها مجدداً عندما استقبل فخامة الرئيس في مكتبه في الفاتيكان. لقد رأى فخامة الرئيس أن في زيارة الحبر الأعظم تأكيداً على مدى أهمية الوجود المشترك المسيحي والمسلم، في أن، من أجل الحفاظ على دعوة لبنان التاريخية، خصوصاً في خضمّ التحولات والتحديات الكبرى، التي تطاول عالمنا العربي، والتي تقرض علينا جميعاً توضيح الرؤى، وتوحيد الصفوف، وشبك الأيادي، من أجل المساهمة في بناء مجتمع قائم على الحرية والعدالة والمساواة.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

إطلالة جديدة توفّرت للبنان على الساحة الدولية من خلال المشاركة الأخيرة لفخامة الرئيس في أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستون، حيث تضمّن خطاب فخامته لهذه المناسبة آراء وأفكار سياسية وإنسانية توازي بأهميتها مشاركات رجال فكر لبنانيون في وضع ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومساهماتهم في صياغة شرعة حقوق الإنسان. رأى فخامة الرئيس إنّ إدارة التنوّع وبناء ثقافة العدالة والسلام والعيش المشترك بين الثقافات والحضارات والأديان تتطلب منا جميعاً العمل منذ الآن على الأمور الثلاثة الآتية:

أولاً: تطوير الأنظمة السياسيّة والماليّة والاجتماعيّة التي ترعى شؤون الناس والدول لجعلها أكثر إنسانيّة وملاءمة للتنوّع، وخصوصاً النظام الديموقراطي، بما يكفل إشراك المكونات البشريّة في كافة الدول، بما في ذلك الأقليّات في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بقطع النظر عن نسبها أو قدرتها العدديّة، بل بالاعتماد على تراثها الحضاري. ثانياً: اعتبار الحفاظ على الوجود الحرّ والفاعل للأقليّات في العالم، وما تمثّله من حضارة وخصوصيّة، مسؤوليّة دوليّة، وخصوصاً في الشرق الأوسط، مهد الديانات السماويّة التي عاشت شعوبها قروناً من الحياة المشتركة وبنّت حضارات أغنت تاريخ البشريّة بالثقافة وبمعاني التسامح والخير والمحبة. مسؤوليّة لا ترتكز إلى تقاسم المصالح الدوليّة في هذه البقعة من العالم، ولا تأخذ هذه المجموعات في حساب هذه المصالح، بل تأخذ مصلحة كلّ من هذه الأقليّات في أن تعيش قضايا أمّتها في كونها جزءاً أساسياً من نسيج هذه الأمّة.

ثالثاً: تكتيف الجهد القائم لإصلاح وتطوير هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة بالتلاؤم مع التطوّر الحاصل لاستعادة الثقة في مقدرتها على معالجة المشكلات الدوليّة ومواجهة الجرائم واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، وتنفيذ هذه القرارات من دون عوائق، ومن دون انتقائية وزدواجية معايير وذلك كبديل من منطق القوّة المشروعة الذي قد تلجأ إليه الشعوب التي تقع بلدانها ضحية العدوان والاحتلال في غياب المرجعيّة الدوليّة القادرة والضامنة.

كما على المستوى الدولي، كذلك على الساحة الإقليمية حيث أطل لبنان من على منبر القمة العربية الإفريقية الثالثة التي أنعقدت في الكويت تحت عنوان «شركاء في التنمية والاستثمار»، وفيها طرح فخامة الرئيس إشكالية تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين معدلاته، كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الاستقرار والهناء الذي تنوق إليه الشعوب، وهو دعا القمة من هذا المنطلق للتداول حول كيفية الربط بين فرص الاستثمار في القارة الإفريقية، وتوفّر الأموال الاستثمارية بصورة خاصة لدى الدول العربية، وعلى رأسها دول منطقة الخليج. لقد تم اختيار لبنان من بين الدول المشاركة لتكون له الكلمة الختامية في هذه القمة، إلا أن فخامة الرئيس قرّر اختصار فترة مشاركته والعودة فوراً إلى لبنان في أعقاب الهجوم الإرهابي المزدوج الذي طاول مقر السفارة الإيرانية في بيروت.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## العلاقات اللبنانية - السورية

التزم الرئيس سليمان منذ انتخابه إعادة العلاقات اللبنانية - السورية إلى مسارها الصحيح. وفي هذا الإطار، وتحقيقاً للأهداف التي حددها الرئيسان ميشال سليمان وبيشار الأسد في محادثتهما بتاريخ ١٣ آب ٢٠٠٨ وفي البيان اللبناني السوري المشترك تم الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية على مستوى السفراء. وللمرة الأولى في تاريخ البلدين، أصبح للبنان سفارة في دمشق ولسوريا سفارة في بيروت. وقد انطلقت لاحقاً الخطوات الأولية لعملية ترسيم الحدود بين الدولتين.

وفي إطار الأحداث التي تجري في سوريا يشدد الرئيس سليمان على أهمية الاستقرار في البلد الشقيق وانعكاسه الإيجابي على الوضعين الاقتصادي والامني في كل من البلدين، ويتمنى الرئيس سليمان عودة الأمور إلى طبيعتها كي يتم استكمال المسيرة الإصلاحية وفق الأولويات الأساسية، ويأمل فخامته في الا يحصل أي تدخل اجنبي عسكري في الشأن السوري، وان أي معالجة تحصل يجب أن تكون بالتنسيق مع سوريا وليس من خارجها.

وفي هذا الإطار رأس الرئيس سليمان اجتماعين للمجلس الأعلى للدفاع بحثا الوضع الامني في البلاد بوجه عام وسبل حماية وتعزيز السلم الاهلي ومنع نقل وتهريب السلاح. كما بحث الاجراءات الهادفة لمساعدة المواطنين السوريين الذين قدموا الى لبنان من جراء الاوضاع القائمة في بلادهم.



في اعقاب ارتفاع لهجة الخطاب السياسي وتوتر الأوضاع في منطقة الشمال وفي مدينة طرابلس بالتحديد، دعا الرئيس سليمان إلى اجتماع لهيئة الحوار الوطني انعقد في القصر الجمهوري مدشناً مرحلة رابعة من مراحل الحوار الوطني، وقد صدر في نهايته «إعلان بعيداً» الذي تضمن في بنديه الثاني عشر؛ تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية وتجنبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنية وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي والقضية الفلسطينية المحققة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

والثالث عشر؛ الحرص على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانية السورية وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان وباستعمال لبنان مقراً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين، ويبقى الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفول تحت سقف الدستور والقانون. بالإضافة إلى البند السابع عشر الذي قضى باعتبار «إعلان بعيداً» بياناً يلتزمه جميع الأطراف وتبلغ نسخة منه إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة، وفي هذا الإطار يشار إلى أن كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة قد رحبتا كل الترحيب وأثنت على الجهود لدعم الاستقرار.

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

عبّر فخامة الرئيس مراراً وتكراراً عن حرصه الشديد على تجنب لبنان أيّ تداعيات سلبية ممكنة للأزمة القائمة في سوريا، وهو أعرب، في مواقفه الداخلية وفي مشاوراته الخارجية مع رؤساء الدول ومسؤوليها، عن أمله في أن يتمكن السوريون من التفاوض والتوافق على حلول سياسية متكاملة، بعيداً من العنف المتماذي ومن مخاطر الشرذمة والتطرف والتدخل العسكري الأجنبي. من هنا جاء تأكيد فخامته على أهمية اتباع السياسة التي اقترتها الحكومة وهيئة الحوار الوطني في «اعلان بعبدا»، والقاضية بالحياد عن صراعات الآخرين وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، وإشارته الى أن هذا الحياد مطلوب أيضاً من كل شرائح المجتمع اللبناني. ومع تشديده أن واجبنا لا يقتصر فقط على عدم ارسال سلاح او مسلحين لدعم اي جهة او طرف من أطراف الصراع في سوريا، فإنه يدعو إلى أن تصب المواقف السياسية والإعلامية في خانة الدعوة الى الحوار ووقف العنف والتركيز على الحياد وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وكان فخامته قد شجب اللجوء إلى العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية في إطار إدانته للتفجير الذي أودى بحياة أربعة من كبار المسؤولين الأمنيين في دمشق. اعتذر لبنان، انسجاماً مع سياسة الحياد والنأي بالنفس، عن المشاركة في اللقاء التشاوري حول سوريا الذي دعت إليه طهران للدول المحيطة بسوريا.



يطالب فخامة الرئيس، من جهة أخرى، بوجوب احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ومواطنيه، وهو عبّر عن رفضه لأي اعتداء يقع على الأرض اللبنانية أو على المواطنين اللبنانيين وممتلكاتهم في المناطق المحاذية للحدود السورية، كما استنكر السيناريو المرعب والمخيف الذي تكشف بعد توقيف الوزير السابق ميشال سماحة، وما انطوى عليه من تحضيرات لتفجير الوضع وإحداث فتنة وجعل اللبنانيين يدفعون مرة أخرى الثمن من أرواحهم ودمائهم وأرزاقهم.

شكلت الأحداث الدامية الدائرة على الأراضي السورية محور اهتمام مكثف لدى فخامة الرئيس أولاً؛ لأنها بلد شقيق وجار تربطه بلبنان علاقات أخوية وتاريخية، وثانياً؛ لأن حجم الأحداث ونتائجها الكارثية سوف تستتبع انعكاسات سلبية على لبنان على كافة المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية إذا لم يتم تداركها ومعالجتها بحكمة وروية، ومن منطلقات وطنية لبنانية صرفة بعيداً عن كل تحيز أو مسايرة. لقد انطلقت العلاقات اللبنانية - السورية خلال هذه المرحلة من المسلمات التالية:

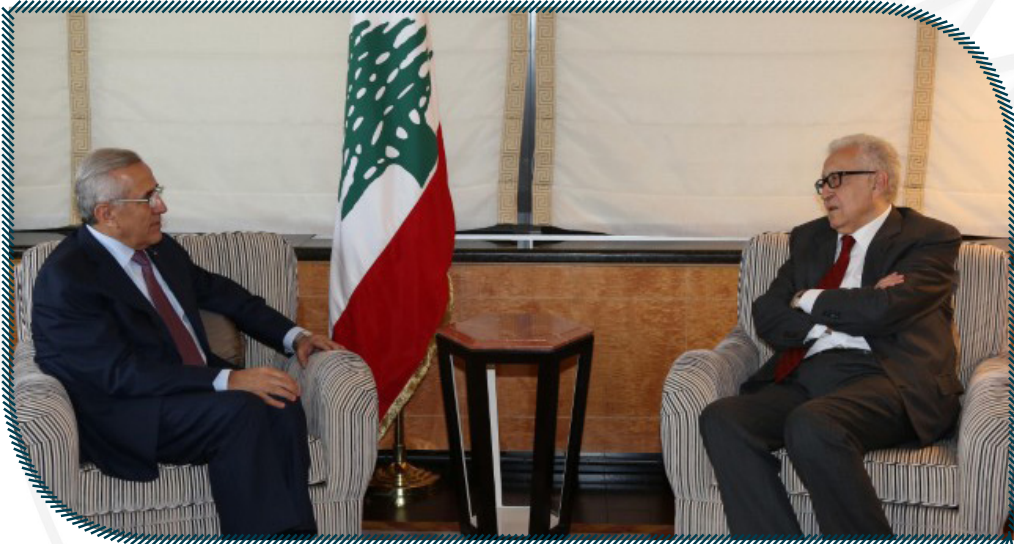
# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

الدعوة لإيجاد حلّ سياسي متوافق عليه للأزمة السوريّة يحفظ وحدة سوريا وحقوق أبنائها وجميع مكوّنات شعبها وحرّياتهم الأساسيّة، والذي من شأنه أن يسمح للاجئين بالعودة الأمانة والكرامة إلى بلادهم في أسرع الآجال. رفض حصول الضربة العسكرية لسوريا، والتركيز على عدم جواز التدخل العسكري الاجنبي فيها. ومطالبة الأطراف الخارجية تالياً، بتحبيد لبنان وعدم استخدامه كطريق أو ممر لها، ومطالبة الأطراف الداخلية ألا تبدي أي ردة فعل في حال حصولها.

رفض الانتقادات التي تظهر بين الفينة والفينة للتوجهات السياسية اللبنانية بأعتبرها سياسة لا يُقرها إلا اللبنانيون وليس لأحد أن ينتقدها.

رفض التعديتات السورية على الأراضي اللبنانية من أي جهة أتت وصولاً إلى تسليم الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان مذكرة بالخروقات والاعتداءات ضد الأراضي اللبنانية من كافة الأطراف المتصارعة في سوريا لرفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتوزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. كما تك تسليم نسخة مشابهة إلى مندوب جامعة الدول العربية في لبنان.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## النشاطات الدبلوماسية والدولية



استطاع الرئيس سليمان من خلال نشاطاته الدبلوماسية الكثيفة أن يُظهر صورة لبنان الحضاري والمسالمة، بلد الثقافة والابداع، مبدداً الصورة الخاطئة والمجحفة، التي تكوّنت في الإعلام عن لبنان، كساحة معارك ونزاعات لا نهاية لها، ومعيداً الى الواجهة موقع لبنان كجسر تواصل بين الشرق والغرب.

اعتلى الرئيس المنابر الدولية لشرح القضية اللبنانية وقضايا العرب المحقة، والعمل على تحقيق سيادة لبنان الكاملة، داعياً إلى التنوع والتعددية والى تكريس لبنان - الرسالة مركزاً دولياً لحوار الاديان والثقافات والحضارات، كما فعل في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والقمة العربية، والقمة الفرنكوفونية، وقمة الاتحاد من أجل المتوسط، والقمة اللاتينية العربية، وقمة دول عدم الانحياز.

إنصبت جهود الرئيس سليمان على ضمان انتخاب لبنان عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي للعامين ٢٠١٠ - ٢٠١١، في وجه المشككين بقدرته على رفع هذا التحدي، وهذا ما تحقق بالفعل، وأصبح لبنان اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٠ احدى الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجلس. وقد شارك في جلسة لمجلس الأمن برئاسة تركيا بشأن ضمان تفعيل دور المجلس حيث كانت له مساهمة جوهرية في النقاش. كما حضر اجتماعين خاصين بالسودان والصومال وكانت له مداخلة ومواقف يهذين الموضوعين.

توجّه الرئيس سليمان غرباً لكسب الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للبنان، ولأنه يعتبر من صميم قناعاته، أن الدولة القوية يجب أن تكون مؤسساتها العسكرية والأمنية فاعلة وقادرة على صون الحدود والأمن، سعى الى تأمين المساعدات للجيش والقوى المسلحة من طائرات ومروحيات ودبابات وذخائر وغيرها، فحصل من أكثر من دولة صديقة على التزامات في هذا المجال وهي تتحقق من دون أي تباطؤ.

كذلك شارك فخامة الرئيس في اجتماعات الدورة العادية السادسة والستين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك من ١٩ الى ٢٤/٩/٢٠١١، وألقى كلمة لبنان فيها، كما ترأس جلسة لمجلس الامن الدولي، حيث تولى لبنان رئاسة المجلس للمرة الثانية طيلة شهر ايلول، وألقى كلمة تحت عنوان «الديبلوماسية الوقائية»، وهو الموضوع الذي سبق للبنان أن أفتتح على المجلس مناقشته. خلال تواجده في مقر الأمم المتحدة كان لفخامته برنامجاً حافلاً باللقاءات التي شملت عدداً وافراً من رؤساء الوفود المشاركة.

لقد استكمل فخامة الرئيس بحث العديد من الملفات الدبلوماسية ذات الطابع الدولي خلال استقباله للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون في القصر الجمهوري في بعبدا، فأكد فخامته تمسك لبنان بقوات اليونيفيل وبدورها في الجنوب، والتزام لبنان القرارات الدولية بما فيها القرار ١٧٠١ والقرار المتعلق بالمحكمة الخاصة بلبنان، وقد أسفرت المعالجات عن تأمين التمويل اللازم للمحكمة كما تمديد تفويضها لثلاث سنوات جديدة. على الصعيد الإقليمي أعرب

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

فخامة الرئيس للأمين العام عن تطلع لبنان إلى تغليب منطق الحوار بعيداً عن العنف لمعالجة الأحداث في العالم العربي، وتمسكه بالمبادرة العربية للسلام ورفضه أي حل يفضي إلى توطين الفلسطينيين في لبنان، مشيراً إلى اعتقاده بأن مصداقية المجتمع الدولي تقضي بتطبيق قرارات مجلس الأمن بدون ازدواجية في المعايير، وبالأخص تلك المتعلقة بقضية الحق والعدالة في فلسطين وفي الشرق الأوسط.



كما كانت الحال في فترة ترأس لبنان لمجلس الأمن الدولي كذلك ستكون في هذه

الفترة التي يرأس فيها لبنان مجلس وزراء الخارجية العرب في إطار جامعة الدول العربية، فقد أكد فخامة الرئيس أن هذا الموضوع سوف يكون محل متابعة واطلاع دائمين من قبله بهدف ضمان حياد لبنان واستقلال موقفه، وتجسيد وتكريس سياسته بالنأي بالنفس والالتزام بالموقف الحيادي سياسياً والمسؤول انسانياً.

شكّلت زيارة قداسة البابا بينديكتوس السادس عشر ذروة النشاط الدبلوماسي الدولي في النصف الثاني من العام ٢٠١٢، لكن هذا النشاط قد شهد حركة مكثفة باتجاه القصر الجمهوري في المرحلة التي تلت اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، وكان في طليعتها الزيارة السريعة التي خصصها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند للقاء فخامة الرئيس والتي أعرب له خلالها عن تضامنه أمام الظروف الحرجة للمنطقة وللبنان بعد العدوان الجبان على رجل استثنائي كاللواء الحسن، وعن وقوف فرنسا الدائم الى جانب لبنان للمحافظة على استقراره واستقلاله وسلامته ووحدة اراضيه. كما استقبل فخامة الرئيس للغاية ذاتها المفوضة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والممثل الخاص للأمين العام للأمم



المتحدة، وتلقى سيلاً من الاتصالات أبرزها من ملكة بريطانيا والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والإدارة الأميركية. أجمعت المواقف الدولية على تأكيد سيادة واستقلال لبنان، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، كما ثمنتت عالياً مواقف فخامة الرئيس خاصةً لجهة سياسة النأي بالنفس، ولجهة حرصه على تجنب البلاد الدخول في أزمات سياسية قد تنتج عن أي فراغ حكومي محتمل.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



ترأس فخامة الرئيس وفد الجانب العربي إلى القمة العربية - الأميركية اللاتينية التي انعقدت في ليما عاصمة البيرو، كما زار في إطار نشاطه الدبلوماسي الدولي، كل من فرنسا مع انطلاقة إدارة الرئيس الفرنسي الجديد فرنسوا هولاند، وتركيا لبحث تطورات المحيط العربي وقضية المخطوفين اللبنانيين في سوريا، وإيران للمشاركة بقمة حركة عدم الانحياز، وحاضرة الفاتيكان للمشاركة في حفل منح الرتبة الكاردينالية لغبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، واليونان في إطار تعزيز العلاقات الثنائية

بين البلدين. كما استقبل فخامته في القصر الجمهوري في بعثا رئيس أرمينيا، وتسلم دعوة من بطريرك موسكو وكل روسيا لمنحه جائزة المؤسسة الدولية لوحدة الشعوب الارثوذكسية تعبيراً عن التقدير للدور الذي يقوم به الرئيس سليمان في الحفاظ على وحدة لبنان وأمنه واستقراره ودعوته الى الحوار الوطني بين القيادات اللبنانية.



لعل أبرز ما ميّز النشاطات الدبلوماسية والدولية خلال هذه المرحلة كان المساعي التي بذلها فخامة الرئيس لتأمين الدعم الدولي لقضية النازحين السوريين، وحشد الوسائل الكفيلة بمعالجة انعكاسات هذا الأزمة على الساحة الداخلية اللبنانية، فهو بالإضافة إلى متابعتها الداخلية لهذا الأزمة مع كافة المسؤولين في الدولة، قد أخذ على عاتقه ما يلي:

استقبال سفراء الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي ودعوة المجتمع الدولي من خلالهم إلى وعي خطورة العبء الذي بات يشكّله استمرار تدفق النازحين من سوريا إلى حد لم يعد بإمكان لبنان تحمّل تداعيات هذا الواقع. تمنى فخامة الرئيس على المجتمع الدولي أن يتجاوب مع أفكار ومقترحات سيقدمها لبنان في هذا المجال تتلخص بالتالي؛ ١. تقاسم الأعباء المادية والعديدية مع لبنان. ٢. النظر في إمكان تطبيق معايير على الوافدين الجدد للتأكد من صفتهم كلاجئين. ٣. تحسين شروط وقدرة استيعاب النازحين داخل سوريا. ٤. حض الدول للإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه مؤتمر الكويت. ٥. تقديم مساعدة مباشرة للحكومة اللبنانية لتغطية نفقات الاستشفاء والتعليم.

# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

استقبال سفراء دول الاتحاد الأوروبي ووضعهم في صورة توجهات الدولة اللبنانية في شأن التعاطي مع موضوع النازحين.

استقبال سفراء دول مجلس التعاون الخليجي ووضعهم في صورة الموقف الرسمي اللبناني من أجل أن تساعد الدول القادرة في تقاسم الأعباء والأعداد.

التحضير لاجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان بلقاءات متكررة مع جميع المعنيين على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وقد أسفرت هذه التحضيرات المكثفة عن إطلاق «مجموعة الدعم الدولي من أجل لبنان» في اجتماع عُقد في نيويورك بتاريخ ٢٥ ايلول ٢٠١٣ ضم إلى فخامة رئيس الجمهورية كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ووزراء خارجية الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن والمفوضة العليا للاتحاد الأوروبي، والامين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس البنك الدولي، ورئيسة فريق مجموعة الامم المتحدة الانمائي، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، والذي انتهى إلى خلاصات بالغة الأهمية. لقد وصف فخامة الرئيس هذا الاجتماع الدولي في كنف أرفع شرعية دولية لدعم لبنان بأن لم يكن امراً عادياً، ودعا كافة المعنيين وعي أهمية ما تحقق والعماد الدؤوب اليوم وفي المستقبل لمتابعة النتائج الباهرة التي حققها للبنان.

متابعة ظروف تطبيق خلاصات مجموعة الدعم الدولي للبنان مع الدول الصديقة التي تبنت عقد اجتماعات متخصصة يبحث كل منها أحد محاور هذه الخلاصات، فتابع مع إيطاليا محور دعم الجيش اللبناني والاجتماع الذي سوف يُعقد لهذه الغاية في إيطاليا في الخامس عشر من شهر آذار ٢٠١٤. وتابع مع ألمانيا محور دعم لبنان فيما يتعلق يقضية النازحين السوريين وإمكانات تقاسم الأعداد والأعباء المترتبة عنها. كما تابع مع فرنسا محور دعم العملية السياسية في لبنان.

زيارة المملكة العربية السعودية ولقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز الذي قرر لاحقاً منح لبنان هبة مالية ضخمة خصصت لدعم بناء قدرات الجيش اللبناني بالتنسيق مع دولة فرنسا.

افتتح فخامة الرئيس، في مبادرة فريدة من نوعها، الزيارة الأولى لأول رئيس جمهورية لبناني إلى عمق القارة الإفريقية بعد أكثر من مئة عام من عمر الجالية اللبنانية في إفريقيا، وهو زار بعد توقف قصير في الجزائر كل من السنغال، غانا، الكوت ديفوار، ونيجيريا والنقى في كل منها كبار المسؤولين. كان من أبرز نتائج هذه الزيارة التي استمرت لمدة أسبوع أنها عززت آفاق التعاون المشترك مع دول غربي القارة الإفريقية حيث التواجد الكثيف للجاليات اللبنانية، وأسفرت عن عقد مجموعة من الاتفاقات والنقاهات تُعزز التعاون المشترك بينها وبين لبنان، وبشكل خاص الاتفاق على فتح سفارة لكل من دولتي غانا والسنغال في لبنان، وإعادة افتتاح سفارة شاطئ العاج في بيروت.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## القضايا العربية



عمل الرئيس في تحركه العربي، على تنقية الأجواء العربية وتعزيز العمل المشترك وتوثيق التضامن مع لبنان، داعياً الى وحدة الموقف العربي، ومقترحاً وضع استراتيجية عربية شاملة في مواجهة المشروع الصهيوني العدائي، وهو اذ يذكر دائماً بالتضحيات التي قدمها لبنان في سبيل قضايا العرب المحقة وفي طليعتها القضية الفلسطينية، ويرى وجوب العمل للضغط على اسرائيل لتنفيذ المبادرة العربية للسلام ضمن مهل محددة، مع الاحتفاظ بحق لبنان والشعوب في المقاومة كحق مشروع معترف به دولياً في وجه الاحتلال.

قد أكد فخامة الرئيس على التزام لبنان قضية الاعتراف بدولة فلسطين في الامم المتحدة واستعداده لوضع امكانياته في خدمتها، باعتبارها دولة كاملة الصلاحيات، وهو أثنى على التضامن العربي في مواجهة هذا الاستحقاق، وشدد على ان الديمقراطية لا تكون مكتملة الصورة والممارسة بوجود دولة لا تزال تغتصب اراضي الغير، وتضرب عرض الحائط قرارات الشرعية الدولية وترفض مشاريع السلام، وتواصل بناء المستوطنات وتهويد المدن لتركيز كيانها العنصري وسط منطقة بدأت تتجه نحو الديمقراطية.

انطلاقاً من هذه المسلمات أتى دعم لبنان للمطالبة التي تقدمت بها دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة سعياً لاكتساب صفة «دولة» غير عضو مراقبة، بعد ان تعذر استكمال آلية قبولها كدولة عضو بسبب الاجراءات الداخلية المعتمدة في مجلس الأمن. وبالفعل فقد تم اختيار فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة بغالبية ١٣٨ صوتاً، الأمر الذي اعتبره فخامة الرئيس انتصاراً للديمقراطية، ورأى أنه يفرض على إسرائيل أن تتبصر جيداً بهذه الخطوة، وأن تقتنع بالمسار الديمقراطي وتتخربط بالعملية السلمية. وكان فخامة الرئيس قد دان الحرب المفتوحة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وأعتبر أن العدوان الوحشي لم يعد غريباً عن السياسة الاسرائيلية التي لا تعتمد سوى لغة القتل والتدمير، غير أبهة بالمدينين الابرياء، وضاربة عرض الحائط بالأعراف الإنسانية والمواثيق والقرارات الدولية. فلبنان وإن توافق أعضاء هيئة الحوار الوطني فيه على اعتماد «إعلان بعبدا» القاضي بتحديد لبنان عن صراعات الدول المحيطة، إلا أن هذا الحياد لا ينطبق على الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ولا على القرارات الدولية ولا تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين الى لبنان.

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

في إطار التحرك الاقليمي عقد الرئيس سليمان وخادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس السوري بشار الأسد لقاء قمة في قصر بعدا بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠١٠، حيث أجرى القادة مباحثات تناولت سبل تعزيز الوفاق الوطني والاستقرار الداخلي في لبنان وتحسين فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتم تقديم كل الدعم للبنان ولرئيسه لما هو في مصلحة اللبنانيين، وقد صدر بيان مشترك شامل بنتيجة المحادثات. وفي الوقت الذي يخشى فيه من تداعيات الاحداث التي تعصف ببعض الدول العربية، وما يترافق معها من عنف واثارة مريبة للنعرات المذهبية والطائفية وزرع لبذور الفتنة، فالرئيس سليمان يتابع سير المساعي الاصلاحية في هذه الدول، وهو يرى أننا مقبلون على مشهد ديموقراطي جديد لا مفر منه في العالم العربي، ولكنه يتمنى أن تأتي الديموقراطية بالأساليب السلمية من دون اراقة دماء كما ويتمنى لها الاستقرار والهناء باتجاه اقرار تشريعات وقوانين سبق للبنان ان اعتمدها منذ انشائه كدولة، وفي أول إطلالة له من على منبر أول قمة عربية تُعقد في بغداد بعد انطلاق الربيع العربي رأى الرئيس سليمان أن ما يهم لبنان في محيطه المباشر هو بروز ووجود أنظمة تحترم الديموقراطية المستتيرة بعيداً من التعصب الطائفي وتؤمن بالإصلاح وضرورة احترام الحريات وحقوق الانسان وتسمح بمشاركة الجميع في إدارة الشأن العام، وهذا يستدعي تطبيق الديموقراطية بصورة تسمح بالمحافظة على المكونات البشرية المتنوعة للعروبة. ويرى الرئيس سليمان أن لهذه المكونات، ومن بينها المكون المسيحي، مساهمات جوهرية في بلورة الفكر القومي وتحقيق النهضة العربية، وفي الدفاع عن قضية العرب الأولى، قضية فلسطين وهي أعطت للعروبة معانٍ ومضامين تتخطى الطائفية والمذهبية الضيقة، بحيث لا يعود من الجائز الحديث معها عن الأقليات، بل عن العناصر المتنوعة المكونة للذات العربية بمختلف أبعادها الحضارية والثقافية والفكرية والعلمية يأمل الرئيس سليمان أن تبقى المعالجة ضمن الاطار العربي، وأن يُفسح في المجال لجامعة الدول العربية باستعادة دورها القومي. وإذ يتمنى فخامة الرئيس للدول العربية أن تقرر مصيرها بنفسها وأن تصل إلى الديموقراطية الحقيقية، فهو يرى أن لبنان يعتمد هذه الديموقراطية، ويتمسك بتطبيق مبدأ تداول السلطة منذ استقلاله، وعندما تحقق الشعوب العربية ما تفتش عليه من ديموقراطية ومن تداول للسلطة، فإن فرصتنا ساعنتذ في لبنان ستكون أكبر، وسننعم بالاستقرار الدائم عندما يتمتع جيراننا بالديموقراطية.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

لم يقتصر نشاط الرئيس سليمان على المتابعة، انما واصل اتصالاته مع الملوك والأمراء والرؤساء العرب حيث تناول في خلالها مع كل منهم الاوضاع السائدة على الساحة العربية عموماً وفي دول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً مبدياً أمله في غدٍ يسوده الاستقرار والازدهار والتنمية على قاعدة تفعيل مقررات قمة الكويت الاقتصادية العربية بما يحفظ للوطن العربي عزته وتطوره وسيادته واستقلاله وثرواته الطبيعية والبشرية.



وفي لقاء جمعه مع الرئيس الأميركي بارك اوباما توقف فخامة الرئيس عند المفاوضات التي تجري برعاية الولايات المتحدة بين الاسرائيليين والفلسطينيين حول موضوع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وأمل أن تكون هذه المفاوضات خطوة في سياق المفاوضات الشاملة للوصول إلى حل عادل وشامل في الشرق الاوسط يرتكز إلى مرجعية مدريد وقرارات الامم المتحدة، وأيضاً على المبادرة العربية للسلام لان هذا الحل يؤثر على دول الجوار خاصة. وتمنى في مطلق الاحوال أن تتم العناية بأمن المنطقة العربية المتنوعة ثقافياً وحضارياً، وهي مهد الديانات السماوية، وأن يتم اتخاذها كهدف استراتيجي للسلام في منطقة الشرق الاوسط وربما في العالم، على أن تعتمد مقاربات شاملة ومتكاملة تعالج مختلف أوجه الصراع العربي-الإسرائيلي، وتضمن مشاركة كل الدول المعنية كبديل من الحلول الثنائية والمنفردة حتى لا يأتي أي حلّ على حساب مصالحها العليا. فلبنان سيرفض بالتحديد، أيّ تسوية تسمح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيهم، بما يتعارض مع مندرجات الفقرة التنفيذية الرابعة من المبادرة العربية للسلام ومع مقدّمة دستوره وثوابت وفاقه الوطني. وفي ضوء الكلام عن مقترحات تتعلق بتعديل بعض بنود المبادرة العربية للسلام، شدد فخامة الرئيس على وجوب التمسك بهذه المبادرة دون الحاجة إلى إدخال أية تعديلات عليها، لافتاً إلى أن أي تعديل مفترض يتطلّب في مطلق الأحوال قراراً جديداً يُعتمد من قبل القادة العرب على مستوى القمة. يرى فخامة الرئيس أن الربيع العربي لن يحلّ اذا ما بقيت أم القضايا العربية في كبوتها، وأن السبيل الوحيد لتعزيز الديمقراطية الناشئة في البلدان العربية بفعل التحولات التاريخية التي تشهدها إنما يكمن في قيام تسوية للنزاع العربي- الإسرائيلي، وتحديدًا القضية الفلسطينية في مختلف أبعادها، تكون مطابقة لقرارات الشرعية الدولية.

## تحقيق السيادة الكاملة

### استرجاع الأراضي اللبنانية

يتمسك رئيس الجمهورية بتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ١٧٠١ بكامل مندرجاته، ويشدد على ضرورة أن تبسط الدولة سلطتها على أراضيها كافة، تحقيقاً للسيادة الكاملة، وذلك باسترجاع كل الأراضي المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية العجر بكل الطرق المتاحة والمشروعة.



ويحرص الرئيس على أن يوظف لبنان في مواجهة العدو الاسرائيلي، كل طاقاته، مستفيداً من قدرات شعبه وجيشه ومقاومته في التصدي للتهديدات والاعتداءات الإسرائيلية، وفي تحرير ما تبقى من أرضه الغالية، إضافةً للدفاع بكافة الوسائل المتاحة والمشروعة عن ثروة لبنان النفطية في مياحه وضمن كامل مناطقه الاقتصادية الخالصة المكرسة قانوناً وفقاً للمستندات الرسمية التي اودعت الامم المتحدة وفقاً للأصول.

وفي هذا الاطار يسعى الرئيس الى تحصين الوحدة الوطنية ومحاربة الارهاب وتفكيك شبكات التجسس واقامة شبكة امان سياسية ودبلوماسية على الصعيدين الاقليمي والدولي. والرئيس في هذا المجال حرص على متابعة الحوادث التي تعرضت لها قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان بين الحين والآخر، ويسهر على متابعة التحقيقات حتى الوصول إلى كشف الفاعلين وتقديمهم للمحاسبة. وهو يزور منطقة الجنوب دورياً ويتفقد قوات اليونيفيل ووحدات الجيش العاملة هناك ويُعبّر عن دعمه ومساندته لهم وللمهام التي يقومون بها من أجل حماية استقرار لبنان وأمنه براً وبحراً.



وقد رد فخامته على تهديدات رئيس وزراء إسرائيل بالتأكيد على أن لبنان دولة عمرها آلاف السنين وهي متجذرة في التاريخ، وهو على رغم عدم وجود دعم عسكري ومالي مشابه للدعم الذي تحصل عليه اسرائيل، إلا أنه البلد الوحيد الذي الحق هزيمة عسكرية بها لا تزال تعاني من تداعياتها، وأن لبنان بتركيبته المتنوعة ونظامه التعددي نقيض كامل لنظام اسرائيل العنصري، النظام الذي قد لا يجد له مكاناً بين انظمة العالم التي بدأت بفعل العولمة تتجه نحو التعددية والتنوع التي هي ركيزة النظام اللبناني.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

يتابع فخامة الرئيس يوماً وبالتفصيل كل ما من شأنه المس بالسيادة اللبنانية من قريب أو بعيد، ويوجّه السلطات المعنية لاتخاذ الإجراءات الردعية المناسبة تجاهها. فهو كلف وزير الخارجية والمغتربين تقديم شكوى عاجلة إلى الأمم المتحدة حول تمادي إسرائيل في خروقاتها الجوية فوق الأراضي اللبنانية. كما طلب التوسع في التحقيقات الجارية حول تسلل العدو الإسرائيلي إلى منطقة اللبونة الجنوبية وتكوين ملف كامل حول تفاصيله تمهيداً لضمه إلى الشكوى اللبنانية إلى مجلس الأمن الدولي. كذلك طلب تقديم شكوى أخرى عاجلة ضد إسرائيل لقيامها بقصف منطقة الناعمة جنوب بيروت. أعتبر فخامة الرئيس أن مثل هذه الخروقات لا تخرج عن النمط الإسرائيلي المتبع بتكرار اعتداءاتها ضد لبنان واستمرار خرق القرارات الدولية، لا سيما منها القرار ١٧٠١، الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي ومجلس الأمن ردها عن الاعتداء على الدول المحيطة وسيادتها. وكان فخامة الرئيس قد دان الاعتداءات الإسرائيلية المجرمة على مواقع مدنية وعسكرية في سوريا، واستباحات الأجواء اللبنانية لتنفيذها، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ التدابير الصارمة بحقها لثنيها عن سياسة العدوان والزامها احترام سيادة الدول والانصياع للقرارات الدولية ذات الصلة. رفض فخامة الرئيس أيضاً التعدي على السيادة اللبنانية في المناطق اللبنانية الشمالية والشرقية أيأ كانت الجهة مصدر هذا التعدي؛ فهو ندد بالقصف المروحي السوري الذي طاول بلدة عرسال معتبراً أنه يتعارض مع المعاهدات التي ترعى العلاقات بين البلدين ومع المواثيق الدولية، ومعلنأً حق لبنان في اتخاذ التدابير الكفيلة بالدفاع عن سيادته بما في ذلك تقديم شكوى إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة. وحين تصدت مضادات الجيش اللبناني للطائرات السورية التي كانت تُغير على منطقة عرسال داخل الأراضي اللبنانية طلب فخامته من الجيش مواصلة الجهد لضبط الأوضاع على الحدود وفقاً لما تقتضيه القوانين المرعية والسياسة العامة للدولة. كذلك وجّه فخامة الرئيس بملاحقة مطلق الصواريخ على مناطقتي بعلبك والهرمل وطلب إلى قيادة الجيش اعتقال مصدر هذه الصواريخ ومعالجتها بالوسائل المناسبة. لقد عمد فخامة الرئيس، بالنظر إلى تكرار هذه الخروقات والاعتداءات من قبل كافة الأطراف المتصارعة في سوريا في أكثر من منطقة حدودية في شمال لبنان وفي البقاع الشمالي، إلى طلب إعداد مذكرة تفصيلية بها سلمها شخصياً إلى الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ولمندوب جامعة الدول العربية في لبنان.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

دان فخامة الرئيس من جهة أخرى كافة أعمال التفجير الإرهابية التي رأى أنها تتدرج في خانة إحداث الفتن والاضطرابات إذ هي طالت الساحة اللبنانية في بيروت، وطرابلس، والضاحية الجنوبية، وأودت بحياة وزير سابق وعدد من المواطنين الأبرياء وخلفت جرحى ودمار وخسائر فادحة. لقد اعتبر فخامته أن هذه الأحداث تُذكر اللبنانيين بصفحات سوداء يريدون محوها من ذاكرتهم، وهو ترأس لمعالجتها اجتماعات متواصلة شملت المجلس الأعلى للدفاع وكافة المعنيين، وطلب إلى الأجهزة القضائية والأمنية المختصة تكثيف تحرياتها من أجل كشف الفاعلين وإحالتهم إلى القضاء المختص، كما نوه بنجاح القوى الأمنية، كنتيجة لما بذلته من جهود مكثفة، في كشف عدد من السيارات المفخخة قبل أن يتمكن معدوها من تحقيق مأربهم المشبوهة. أثر هذه التفجيرات والأحداث الأمنية في البلاد توجه فخامة الرئيس شخصياً برسالة مباشرة إلى اللبنانيين دعا فيها الجميع إلى وقفة شجاعة وقرار وطني مسؤول ينأى عن المصالح الخارجية والإقليمية، ويأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية الداخلية، والالتقاء ضمن حكومة جامعة وحول طاولة هيئة الحوار الوطني من دون شروط مسبقة لدرء المخاطر التي تُهدد الوطن واستباحة إراقة الدم بلا تمييز.





## الاستراتيجية الوطنية الدفاعية



يشرف رئيس الجمهورية، كرئيس لهيئة الحوار الوطني وكقائد أعلى للقوات المسلحة، على وضع الاستراتيجية الوطنية الدفاعية من أجل حماية الوطن، والتوافق عليها من قبل اطراف الحوار. وقد عقدت هيئة الحوار برئاسة فخامة الرئيس جلسات عدة، منذ توليه سدة الرئاسة، وهو دعا إليها بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٨، انسجاماً مع ما نص عليه اتفاق الدوحة، وتحقيقاً لإيمانه بالتواصل بين شركاء الوطن الواحد. كما

دعا إليها مجدداً بعد تشكيل الحكومة، وعقد اول اجتماع لهيئة الحوار الوطني بتاريخ ٩ آذار ٢٠١٠ بصيغتها الجديدة لاستكمال ما تم بحثه سابقاً. تجدر الإشارة الى ان الرئيس سليمان حرص على عقد احد اجتماعات هيئة الحوار الوطني في المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية في قصر بيت الدين بتاريخ ١٩ آب ٢٠١٠. وقد دعا فخامته لتسليح الجيش اللبناني، بُعيد تصديه البطولي للعدوانية الاسرائيلية في «عديسة» في جنوب لبنان مدعوماً بجهوزية المقاومة واحتضان الشعب مما يؤسس لاستراتيجية دفاعية وطنية متكاملة تعتمد على مجمل القدرات. إلا ان الظروف الداخلية والاقليمية قد جمدت انعقاد اجتماعات هيئة الحوار ولكن الرئيس سليمان ما زال يعقد اجتماعات ثنائية مع اطراف هيئة الحوار بهدف ترسيخ التهدئة والاستقرار ويجاد حلول للوضع القائم بالتفاهم والتوافق.

كما وأنه عقد سلسلة مشاورات استقبل خلالها كافة المرجعيات والقيادات اللبنانية تمهيداً لبلورة وتطوير أطر حوارية مناسبة لحماية لبنان وتحصينه من المخاطر الداخلية والخارجية، وخلص في نهايتها إلى الافصاح عن مضمون المبادرة - الصيغة التي كان سبق له وطرحها على طاولة الحوار والتي تتضمن الآتي:  
أولاً: عدم العودة إلى مناقشة المواضيع التي أقرتها طاولة الحوار الأولى وأكدتها طاولة الحوار التي عقدت في بعبداء.  
ثانياً: بحث الاستراتيجية الوطنية للدفاع وتناول موضوع السلاح من الزوايا الثلاث الآتية:

١. تنفيذ القرارات المتعلقة بالسلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها على قاعدة إنهائه في الخارج ومعالجته في الداخل.

٢. تناول سلاح المقاومة والبحث إيجابياً في كيفية الاستفادة منه للدفاع عن لبنان.

٣. نزع السلاح غير المندرج في الاستراتيجية الدفاعية والمنتشر في القرى والبلدات.

ومع إطلاقه لمرحلة الحوار الوطني الرابعة، بعد انقطاع لأكثر من ثمانية عشر شهراً، أجرى الرئيس سليمان تعديلاً على ترتيب نواحي البحث في موضوع الاستراتيجية الدفاعية مقدماً بحث موضوع سلاح المقاومة على سائر النواحي، وقد أضاف إليه فخامة الرئيس أسئلة تفصيلية من شأن مناقشتها والتوافق عليها أن تُحدد لماذا سوف يستخدم هذا السلاح، وكيف سوف يتم استخدامه، ومتى؟ وأين؟ وتأكيداً على حرصه لقيادة جلسات الحوار إلى نتائج مفيدة، فإن فخامة الرئيس قد أعد تصوراً خاصاً للاستراتيجية الدفاعية من شأنه تحفيز البحث بتفاصيلها وتأطير هذا البحث وتوجيهه للوصول إلى النتائج المرجوة.

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

تتويجاً للنقاشات والمداولات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية الدفاعية عرض فخامة الرئيس على هيئة الحوار الوطني في جلستها الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢٠ ايلول ٢٠١٢ تصوراً استراتيجياً تضمن كل هواجس اللبنانيين في الأرض والمياه والحدود والاعتداءات، فصنّف المخاطر المحيطة بلبنان، ووضع المرتكزات الرئيسية لكيفية معالجة هذه الأخطار، وفي مقدمة هذه المرتكزات كيفية الاستفادة إيجاباً من سلاح المقاومة من خلال التوافق على الأطر والآليات المناسبة؛ لاستعماله، ولتحديد أمرته، وإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصراً باستعمال عناصر القوة، بهدف دعمه في تنفيذ خطته العسكرية، مع التأكيد على أن عمل المقاومة لا يبدأ إلا بعد الاحتلال. لقد اعتبر فخامة الرئيس أن هذا التصور الاستراتيجي ليس نهائياً وهو يكتسب أهميته بعد الانتهاء من مناقشة كافة مرتكزاته وبنوده والتوافق عليها، كما والتوافق على كافة الملاحق الضرورية التي تُحدد الأطر والآليات التنفيذية المرتبطة به. رأى فخامة الرئيس أنه، في الإطار العملي، تؤكد عملية إرسال طائرة من دون طيار فوق أراضي العدو الاسرائيلي على مدى الحاجة الى إقرار استراتيجية دفاعية تنظّم مسألة الافادة من قدرات المقاومة للدفاع عن لبنان ووضع آلية لإصدار القرار باستعمال هذه القدرة. أما السلاح المنتشر في الداخل فقد ميّزه فخامة الرئيس عن سلاح المقاومة، ودعا إلى منعه سواء كان لحزب الله أو للسلفيين أو لغيرهم....، واعتبر أنه يمكن في المرحلة الأولى تجميد استعمال مثل هذا السلاح تمهيداً لنزعه. وفي إطار التصور الاستراتيجي العام للدفاع عن لبنان، والذي ينص في مرتكزه الرابع على إقرار قانون برنامج متوسط الأمد لتسليح وتجهيز الجيش اللبناني وتخصيصه بالموارد الكافية لتطوير قدراته البشرية والعسكرية، فقد أقر مجلس الوزراء برئاسة فخامة الرئيس، في خطوة أولى على هذا الطريق، مشروع قانون برنامج بقيمة مليار وستمئة مليون دولار أميركي لصالح تقوية وتعزيز قدرات الجيش اللبناني.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



استناداً للتصوّر الاستراتيجي الذي وضعه فخامة الرئيس وعرضه على هيئة الحوار الوطني قاد فخامته جملة من النشاطات والمواقف التي تتدرج في إطار تهيئة الظروف المناسبة لوضع هذا التصوّر موضع التنفيذ، كان في مقدّمها ما يلي:

التشاور مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند لتأمين هبة مالية ضخمة أقرها جلالة

الملك بقيمة ٣ مليارات دولار أميركي، كفيلة بتغطية خطة بناء القدرات العسكرية للجيش اللبناني بالكامل ولأول مرة في تاريخه، وذلك وفقاً لما جاء في البند ١٠ من المرتكز الرابع من التصوّر الاستراتيجي العام للدفاع عن لبنان، والقاضي بتخصيص الجيش بالموارد الكافية لتطوير قدراته البشرية والعسكرية، ولتمكينه من وضع خطة للدفاع عن الأراضي والأجواء والمياه اللبنانية.

التنسيق مع الدولة الإيطالية التي تبنت عقد اجتماع فرعي لمجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان متخصص في دعم القدرات العسكرية للجيش اللبناني.

رفض التعديل الطارئ على الوظيفة الأساسية لسلاح المقاومة الذي تخطى الحدود اللبنانية، والدعوة لتحسين مقدرتنا على المقاومة والدفاع حصراً عن لبنان، على أن تكون الدولة بجيشها وقيادته السياسية العليا هي الناطمة الأساسية والمقررة لاستعمال هذه المقدرات، باعتبار أيّ سلاح خارج منظومة الدولة ووحدة قرارها، يتحوّل جزءاً من أدوات الصراع على السلطة أو الهيمنة، أو قوّة احتياط، لتسعير النزاعات والحروب الأهلية.

رفض تخطي جماعات أو أطراف بعينها للحدود اللبنانية والانخراط في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة مما يُعرض الوحدة الوطنية والسلم الأهلي للخطر.

توفير الدعم السياسي والمعنوي المطلق للجيش اللبناني في وجه كل التعديلات التي تعرض لها في عرسال وصيدا ومجدليون وطرابلس، وزيارة العديد من هذه المواقع للاطلاع عن كثب على مجريات الأحداث، ثم اتخاذ المواقف المناسبة منها رفضاً لأي انتقاد ظالم أو تطاول على العسكريين. قرر فخامة الرئيس في اعقاب أحداث مدينة صيدا أن يصدر بياناً رسمياً تلاه مدير عام رئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير ثمّن من خلاله الجهود والتضحيات التي بذلها الجيش اللبناني من أجل ضبط الأمن وبسط سلطة الدولة في المدينة وفرض هيبة المؤسسة العسكرية.

## الوحدة الوطنية والدولة الجامعة

### الحوار للمحافظة على العيش المشترك



يرى الرئيس سليمان أن الحوار هو الوسيلة الأمثل للتلاقي بين اللبنانيين، على قاعدة القيم المشتركة من أجل بناء مستقبل مشترك يحمي وطنهم من المخاطر التي تحدق به. كما يرى أنّ الوحدة الوطنيّة والوفاق هما جوهر الكيان اللبناني وفلسفته وقوته. ومن هنا، يعمل الرئيس لتحقيق الدولة الجامعة. وهو يشدد دائماً على ضرورة المحافظة على الفقرة «ي» من مقدمة الدستور والتي تقضي بأن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». وفي هذا الاطار

يشير الرئيس سليمان أن هيئة الحوار الوطني قد اثبتت اهميتها وفائدتها ليس فقط من حيث سعيها المستمر لصياغة استراتيجية وطنية لحماية لبنان والدفاع عنه، بل لأنها ارست نهجاً بين اعضائها وتجاه الرأي العام، يعزز منطق الحوار والتوافق. فواكبت استحقاقات دستورية ووطنية كبرى وساهمت في ترسيخ مناخات التهدئة وتثبيت الاستقرار الذي لا هناء للشعب اللبناني دونه ولا اصلاح ولا تنمية اقتصادية اجتماعية.

والدولة الجامعة، في مفهوم الرئيس سليمان، تركز على الميثاق، وتقوم على ثقافة الحوار وتحمي حرية الرأي والديمقراطية بالمحافظة على التنوع الثقافي والديني، ومشاركة جميع الطوائف في السلطة وليس مجرد عيشها جنباً الى جنب، مع تأكيدها بأن هذه المشاركة لا تعني فقط مشاركة في الحصص بل كذلك في المسؤوليات والواجبات.

وفي هذا الاطار انعقدت بتاريخ ١٣/٥/٢٠١١ القمة المسيحية الاسلامية في بكركي وترأسها البطريرك الجديد مار بشارة بطرس الراعي والتي اعتبرها الرئيس سليمان معبرة في جوهرها ورمزيتها عن الروح الحقيقية التي يجب ان ترعى



علاقة العائلات الروحية اللبنانية في ما بينها، وموازرة في الوقت عينه لكل جهد هادف لتعزيز نهج الحوار ورسالة التآخي والعيش المشترك التي يتمييز بها لبنان، في وجه ما يتنامى في الشرق والغرب من تشنجات وعصبيات ورفض للتعددية الثقافية والرأي الآخر.

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

وفي إطار مقارنته للعيش المشترك فيرى الرئيس سليمان إنّ التنوّع والتمايز بالرأي ضمن الفريق الواحد والطائفة الواحدة سمة من سمات المجتمعات المنفتحة على التطوّر والتغيير. إلا أنّ اعتماد لغة المنطق ونهج الحوار وأسلوب التخاطب الحضاري، واحترام الرأي الآخر، لا بل احترام الآخر وحقّه في الاختلاف من ضمن الثوابت الوطنيّة، هو نتيجة ثقافة من الأجدر باللبنانيين تتميتها وتعزيزها في النفوس، داخل طوائفهم ومجتمعاتهم، تلافياً لشيوع فكر يسمح بالتقاتل والعنف كوسيلة لفرض الرأي.

يعتبر الرئيس سليمان أن أكبر جريمة ترتكب على حساب الانسان في لبنان هي الانغلاق على الذات والابتعاد عن الحوار الحيادي والثقافي والسياسي. وهو يؤمن أن الواجب الوطني يقتضي تشجيع أفرقاء هيئة الحوار على المضيّ قدماً في سعيهم الأساسي للتفاهم والتفاهم على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع إليها لبنان في مواجهة العدو الإسرائيلي، ومعالجة موضوع السلاح من مختلف جوانبه. والرئيس يحضّ، من موقع مسؤوليته كرئيس للبلاد، جميع الأفرقاء على الإقبال على الحوار بعقل وقلب منفتحين، والتخلّي عن مواقفهم المسبقة، محذراً من المواقف والقرارات الخاطئة والمبنيّة على قراءات ملتبسة أو على حسابات ظرفيّة، إذ لا إمكان من منطق تاريخ مجتمعنا التعدّدي، لسيطرة فريق فئوي على آخر أو طائفة على طائفة أو مذهب على مذهب في لبنان، ولا غلبة للسلاح على أراضيه، مهما ترسّخت أو تقلّبت موازين القوى الداخليّة والإقليميّة. وفخامة الرئيس يحمل جميع الأفرقاء مسؤوليّة أيّ تخلف عن المساهمة الجادّة في تذليل العقبات، وتلافي الأزمات، وتبديد المخاوف، من خلال سلوكيات الحوار وقواعده وآدابه، ويرى أنّها لمفارقة أن تتعثر ديناميّة الحوار، في وقت يُشيد فيه مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي بالدعوة الى استئناف الحوار وتشجيع القيادات السياسيّة على مواصلته، فكيف لا نستفيد من هذا الدعم الدولي لمصلحة لبنان وخيره؟ أصّر فخامة الرئيس على إبراز هذه المفاهيم التي يؤمن بها في مجمل نشاطاته، وفي المشاورات التي أجراها مع مختلف الفرقاء السياسييين في المرحلة التي تلت اغتيال اللواء الحسن وأدت إلى مواقف سياسية متشجعة تجاه هيئة الحوار الوطني.

تشكّل هيئة الحوار في نظر فخامة الرئيس مظلة سياسية وأمنية للواقع القائم في لبنان، وهو يرى أن تجربتنا قد أثبتت أن لا بديل عن تحاور الأفرقاء السياسييين للتوصّل إلى حلول للمشكلات المطروحة، وعليه فهو يدعو إلى تحديد مجموعة أولويات للالتزام بها أبرزها؛ أولاً، واجب الابتعاد عن كلّ قول وعمل، من شأنه جرّ لبنان إلى الفتنة الداخليّة، أو إلى أتون النزاعات الإقليميّة، وثانياً، واجب الإقدام على الحوار بقلب منفتح وبصدق، عوض البحث عن الذرائع والحجج لتعطيله أو تقييده بشروط مسبقة، أو التشكيك بأهليّة ووطنيّة المتحاورين. لقد حدّر فخامة الرئيس من أن يدفع لبنان ثمن حرية الآخرين وديمقراطيتهم، وعبر عن إيمانه بأن هذا الوطن لن يدفع مرةً أخرى ضريبة حرب الآخرين على أرضه بل هو سوف يخرج من كونه ساحةً تتصارع عليها الأمم أو منصةً تُتبادل عبرها الرسائل. يرتكز فخامة الرئيس إلى «إعلان بعدا» الذي جاء، بإجماع مكونات هيئة الحوار، ليكرس سياسة حياد لبنان تجاه القضايا التي تحيط بنا، وهو يتساءل لماذا نسعى بعد ذلك إلى إشعال بلدنا وجعله فدية أو ضحية على مذبح الربيع العربي؟

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

دافع فخامة الرئيس بقوة عن «إعلان بعبدا» خاصة وأنه جاء بنتيجة توافق كافة أعضاء هيئة الحوار الوطني، واستطاع أن يُشكّل أساساً متيناً لسياسة الدولة العامة في ضوء مجريات الأحداث القائمة في المحيط العربي عامةً وفي سوريا بشكل أخص. يرى فخامة الرئيس أن المرحلة الانتقالية العاصفة التي تجتاح المنطقة سوف تنتهي عاجلاً أم آجلاً، وإن الغلبة ستكون للحوار، ومن الأجدر بنا نقادي كلفة أيّ نزاع عبثي والجلوس معاً بإرادة جامعة، لاجتراح الحلّ بصورة استباقية والحدّ من الأضرار اللاحقة بنا، وتوفير مخاطر التشرذم والانقسام وتلافيها. يدعو فخامة الرئيس الجميع إلى العودة إلى طاولة الحوار دون شروط مسبقة لأنّ الوهم بتخطي الوطنيّات والكيانات، وإلغاء الحدود في سبيل جهاد أممي، أو نصرة طائفية، أو تورّط في نزاع خارجي، حماية لقضية أو سلاح، لا يُسقط الدولة فحسب، بل يحطّم إمكان تكوين الهوية الوطنية الجامعة، ويؤدّي إلى زوال الدولة والوطن معاً.

يُريد فخامة الرئيس للجميع أن يعودوا إلى حضن الوطن لأنّ الدولة هي حامية للجميع، وهي الملاذ الذي وحده يحفظ الحقوق والكرامات، ويحمي ويدبر التنوّع بعيداً عن صراع الهويات والعقائد والمذاهب والمحاور. ومن هذا المنطلق، وبالرغم من اعتراضه الشديد على تجاوز الحدود والتدخّل في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة، إلا أنه وبعد التشاور مع رئيس مجلس الوزراء قرر تكليف معالي وزير الخارجية والمغتربين الطلب إلى الاتحاد الأوروبي، وإبلاغ المفوضية العامة للاتحاد والدول الأعضاء فيه، طلب الحكومة اللبنانية عدم إدراج حزب الله على لائحة الإرهاب بإعتباره مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع اللبناني، خصوصاً إذا ما اتُخذ القرار بصورة متسارعة ومن دون الاستناد إلى أدلة موضوعية ودامغة.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## الوحدة الوطنية في سبيل مصلحة لبنان

ويقارب الرئيس الشؤون الوطنية بالاصغاء والانفتاح والتركيز على الايجابيات وتجميعها في سبيل خير الوطن. فالقرار الذي يخدم الوحدة الوطنية هو عنده الخيار الصحيح، والحسم بالنسبة إليه لا يمكن أن يأتي لخدمة مصالح خاصة بل لخدمة المصلحة الوطنية العليا. وهو يسعى دائماً إلى تقريب وجهات النظر وإلى إيجاد حلول وإلى تخطي كل المصاعب عبر التواصل بين جميع الآراء وأبناء الوطن وبناته. ويذكر الرئيس دائماً ان متطلبات الوفاق الوطني منبثقة من الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ وكرسها اتفاق الطائف عام ١٩٩١ واكد عليها اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ وثبتها البيان الوزاري،

الذي منحت على اساسه حكومة الوحدة الوطنية ثقة المجلس النيابي عام ٢٠٠٩ ومجمل البيانات التي صدرت عن هيئة الحوار الوطني.



تأكيداً على تعلق فخامة الرئيس بكل النضالات التي خاضها رجال الاستقلال لبناء الوحدة الوطنية على امتداد رقعة الوطن، فإنه اختار أن يوجّه رسالة الاستقلال الثامنة والستين من قلعة راشيا وبحضور ممثلين عن عائلات رجال الاستقلال وفعاليات سياسية ودينية واجتماعية، واستعاد معهم الارادة الوطنية الجامعة التي صنعت الاستقلال والمبادئ الميثاقية التي لم يكن لينشأ ويحيا بدونها.



لقد عبّر المواطنون في العديد من المحطات الشعبية التي استقبلت فخامة الرئيس على طول الطريق إلى راشيا عن شديد تعلقهم بمعاني الاستقلال، وعن عميق إيمانهم بدور فخامة الرئيس رمز وحدة الوطن والساھر على استقلاله وسلامة اراضيه.

# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



يعتبر الرئيس سليمان، أن الدولة بصيغتها الديمقراطية تكفل التعبير عن خيارات الشعب وتطلعاته عبر انتخابات حرة تضمن احترام الإرادة الشعبية. ولقد نجحت الدولة منذ بداية عهد الرئيس سليمان في تأمين مكونات مناخ مناسب وملائم لتحسين سير الانتخابات النيابية بشكل عملي وشفاف وعادل، وبالتالي تم تشكيل حكومة وحدة وطنية على أثر نتائج الانتخابات برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الدين الحريري.

كما شدد الرئيس سليمان على انتظام عمل المؤسسات واحترام المواعيد والاستحقاقات الدستورية انطلاقاً من أنها أساس للنظام الديمقراطي وقد جرت الانتخابات البلدية بموعدها خلال شهر أيار ٢٠١٠ وتم تحريك العجلة البلدية والانمائية والتنمية. ومع اقتراب موعد استحقاق الانتخابات النيابية منتصف العام ٢٠١٣ أقرت الحكومة مشروع قانون انتخاب جديد يعتمد مبدأ النسبية وأحاله إلى المجلس النيابي لمناقشته وإقراره، ومنذ ذلك الحين يؤكد فخامة الرئيس على أولوية إجراء الانتخابات في موعيدها ولو أنه لا يمانع تأجيلها لأسباب تقنية إنما لمدة شهر أو شهرين إذا اقتضت الحاجة إعطاء فرصة جديدة للأطراف السياسية لعلها تتوصل إلى تسوية تسمح بإجراء الانتخابات في أجواء طبيعية بعيداً من تبادل الاتهامات والحملات السياسية وتوتير المناخ الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على العملية الانتخابية. ويؤصر فخامة الرئيس على أن يقوم المجلس النيابي بممارسة دوره بإقرار قانون انتخاب جديد، وهو يرى أن التحول نحو الديمقراطية الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط سيكون حافزاً للبنان لتحسين ادائه الديمقراطي وتنقية سياساته، وأن أبرز خطوات بلوغ هذه المرحلة هو قانون انتخاب عصري وشامل التمثيل، فقانون الانتخاب هو الحجر الأساس في النظام الديمقراطي حيث الشعب هو مصدر السلطات. لكن فخامة الرئيس يؤصر في الوقت عينه، ولحين تحقيق ذلك، على أنه يقتضي اتخاذ الاجراءات المنصوص عنها في القانون الحالي الواجب التطبيق لا سيما لجهة اقتراع المغتربين.

بتاريخ ٢٠١١/١/١٢ استقالت حكومة الوحدة الوطنية بعد ان تقدم اكثر من ثلث اعضائها بالاستقالة وقد دعا الرئيس سليمان الى اجراء الاستشارات النيابية الملزمة، وتم بالتالي تكليف دولة الرئيس الاسبق نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة الذي اجري الاستشارات النيابية مع الكتل في مجلس النواب لتشكيل الحكومة، مع العلم ان الرئيس سليمان حرص خلال فترة تصريف اعمال حكومة الوحدة الوطنية المستقيلة برئاسة دولة الرئيس الحريري على متابعة امور المواطنين المتعلقة بالأوضاع الحياتية والمعيشية في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وارتفاع اسعار المحروقات، الخ. كما سهر الرئيس سليمان على محافظة على الاستقرار الامني والسياسي في سبيل الوحدة الوطنية والمحافظة على السلم الاهلي. وبتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ تم تاليف حكومة «كلنا للوطن... كلنا للعمل» برئاسة دولة الرئيس نجيب ميقاتي، حيث نالت الثقة من المجلس النيابي بأغلبية ٦٨ صوتاً بتاريخ ٢٠١١/٧/٧.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

تمسك فخامة الرئيس بقوة باستكمال كافة الاجراءات الآيلة إلى تنفيذ استحقاق الانتخابات النيابية في موعدها، وحث مجلس الوزراء على احترام المهل الدستورية المتعلقة بهذا الاستحقاق وفقاً للقانون النافذ حتى إقرار قانون بديل عنه من قبل السلطة التشريعية في البلاد، خاصةً وأن الحكومة قد قامت منذ زمنٍ بعيد بما يتوجب عليها في هذا المجال فأقرت مشروع قانون للانتخابات النيابية وأحالته إلى المجلس النيابي. وعليه فإن فخامة الرئيس أعلن في نهاية جلسة



مجلس الوزراء التي انعقدت يوم الجمعة ٢٢ آذار ٢٠١٣ وفي اعقاب تعذر تشكيل هيئة الأشراف على الحملة الانتخابية «أنني لا أرى أو أتصور جلسة حكومية أو جدول أعمال لا يكون تشكيل الهيئة في رأس جدول أعمالها، حفاظاً على القانون وعلى الدستور الذي أوثمنت عليه وبالتالي فأنا أرفع الجلسة وأطلب من وزير الداخلية أن يجري مشاوراته مع رئيس الحكومة لإقتراح أسماء جديدة في أقرب وقت وأفضل الاسبوع المقبل وبالتالي أعلن رفع الجلسة اليوم.» مساءً أعلن رئيس الحكومة الرئيس نجيب ميقاتي استقالة حكومته بعد أن أسقط مجلس الوزراء مشروع التمديد لمدير عام قوى الأمن الداخلي.

أجرى فخامة الرئيس الاستشارات النيابية الملزمة وكلف بنتيجتها النائب تمام سلام تشكيل الحكومة الجديدة وقد تلا المدير العام لرئاسة الجمهورية بيان التكليف الذي جاء على الشكل الآتي:  
«عملاً بأحكام البند (٢) من المادة ٥٣ من الدستور، المتعلق بتسمية رئيس الحكومة المكلف، وبعد ان تشاور فخامة رئيس الجمهورية مع دولة رئيس مجلس النواب استناداً إلى الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها فخامته بتاريخ ٥ و٦/٤/٢٠١٣ والتي أطلعه على نتائجها رسمياً بتاريخ ٦/٤/٢٠١٣، استدعى فخامة الرئيس عند الساعة الثالثة عشرة والنصف من بعد ظهر اليوم السبت الواقع فيه ٦/٤/٢٠١٣ سعادة النائب تمام سلام وكلفه تشكيل الحكومة».

بنتيجة الجهود المتواصلة التي بذلها فخامة الرئيس في سبيل تأمين قيام حكومة جديدة جامعة، صدرت ظهر يوم السبت الواقع فيه ١٥ شباط ٢٠١٤ مراسيم تشكيل حكومة العهد الرابعة برئاسة الرئيس تمام سلام، وهي عقدت أول اجتماعاتها يوم الثلاثاء بتاريخ ١٨ شباط ٢٠١٤ في القصر الجمهوري برئاسة فخامة الرئيس الذي افتتح الاجتماع الأول للحكومة بمداخلة شاملة استعرضت أبرز المحطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة وكيفية مقاربتها بما يُشكّل خطة عمل للمرحلة المقبلة، وقد شكّل مجلس الوزراء في هذه الجلسة لجنة صياغة البيان الوزاري للحكومة الذي سوف تتقدم من خلاله إلى المجلس النيابي لنيل الثقة.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

لقد حرص فخامة الرئيس على توفير الدعم الكامل لكل مؤسسات الدولة لدى تصديها لمسئولياتها وأثناء قيامها بواجباتها، وهو وقف دائماً إلى جانب الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والقوى الأمنية الأخرى، كما وقف إلى جانب السلطات القضائية وكافة المواقع الإدارية والخدماتية في الدولة. لقد استقبل فخامة الرئيس بشكل دوري ومتواصل كافة القيادات المسؤولة عن هذه المؤسسات وشجعهم على كل إداء صائب قاموا به، وتبنى دعمهم ومساندتهم ليتمكنوا من تجاوز الصعوبات التي تعترضهم، كما وجههم عند الحاجة إلى ما يرى فيه مصلحة لبنان وخير مواطنيه. ساند فخامة الرئيس مؤسسة الجيش اللبناني ووفر لها الغطاء اللازم للاضطلاع بمسئولياتها على كافة الأراضي اللبنانية وبالأخص في مدينتي طرابلس وصيدا وفي مناطق الحدود المشتركة مع سوريا، وهو ترأس اجتماعات عديدة للمجلس الأعلى للدفاع تحقيقاً لهذه الغاية كما دفع لإقرار قانون برنامج في مجلس الوزراء بقيمة مليار وستمئة مليون دولار أميركي لصالح تقوية وتعزيز قدرات الجيش اللبناني. شد فخامة الرئيس على يد مؤسسة قوى الأمن الداخلي ونوّه بدقة المهام التي تتولى القيام بها، وبأهميتها لناحية تجنب البلاد الفتنة وجعل اللبنانيين يدفعون ثمنها مرةً أخرى من أرواحهم ودمائهم وأرزاقهم، وهو دعاها إلى اتباع المعايير القانونية العالية في الملاحقات القضائية، كما دعاها إلى تطبيق قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع قطع الطرقات وحماية مقرات بعثات الدول الصديقة والشقيقة في وجه كل من تخول له نفسه تهديد أمن اللبنانيين والمقيمين على أرض لبنان إلى أي دولة انتموا ومهما كانت الأسباب.

حرص فخامة الرئيس أيضاً على توفير الدعم اللائم للسلطات القضائية والرقابية، فهو استقبل تكراراً كل من رئيس المجلس الدستوري ونوّه بالقرارات التي اتخذها المجلس والتي تتم عن استقلاليته وتشكل ضماناً وراحة ضمير للمسؤول وللجهات الطاعنة. كما استقبل رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد والقاضية أليس شبطيني وأكد لهما إيمانه باستقلالية السلطة القضائية والقضاء ودعمه لهم، معتبراً بأن استقلالية القضاء تتطلق من عدم تعرض القضاء لأي ضغط أو تجريح كي تبقى السلطة القضائية المرجعية الأولى التي تُعطي كل صاحب حق حقه. أكد فخامته أيضاً على دور النيابة العامة التمييزية وعلى عمل النيابة العامة خصوصاً، وشدد على أهمية تكثيف وتيرة العمل فيها بهدف إنجاز الأحكام بالسرعة الملائمة. كما تابع فخامته باهتمام بالغ عمل التفتيش المركزي ووجه مسؤوليه إلى أهمية بذل الجهود المتواصلة بغية ضبط أوضاع الإدارة في الدولة.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



أصدرت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية النسخة الاولى من الطوابع التذكارية في عهد الرئيس سليمان. تضم المجموعة اربعة طوابع تذكارية تمثل الصورة الرسمية لرئيس الجمهورية، وعضوية لبنان الغير الدائمة في مجلس الامن الدولي للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١، واقامة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا، والمقر الرئاسي الصيفي لرئاسة الجمهورية في قصر بيت الدين. لقد تم وضع نسخ عن هذه المجموعة الى جانب الصورة الرسمية لرئيس الجمهورية لتتضم الى مجموعة صور رؤساء الجمهورية منذ الاستقلال المعلقة في بهو القصر مع الطوابع التذكارية التي ميّزت ابرز محطات عهد كل منهم.

ولمناسبة زيارة قداسة البابا بينديكتوس السادس عشر

أصدرت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية طابعاً تذكاريّاً جديداً

يجمع قداسته مع فخامة الرئيس وقد سلّمت نسخة من هذا الإصدار لقداسة الحبر الأعظم خلال زيارته لفخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعبدا. كما أصدرت الوزارة طابعاً تذكاريّاً آخرّاً لمناسبة مؤتمر الحفاظ على التراث الذي انعقد برعاية فخامة الرئيس وبدعوة من البطريك غريغوريوس الثالث لحام بطريك إنطاكية وسائر المشرق والاسكندرية وأورشليم للروم الملكيين الكاثوليك ورئيس المركز العالمي لحوار الحضارات «لقاء» تحت عنوان «المواقع الدينية الأثرية والتاريخية في لبنان: بين مسؤولية الدولة وواجب الأوقاف». تضمن الطابع التذكاري صورة لفخامة الرئيس على خلفية رموز وتعبير إسلامية ومسيحية.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## اهتمام بالمغتربين

### حقوق المغتربين



قناعة فخامة الرئيس سليمان ان الدولة القوية توحد المقيمين فيها كما تجمع المغتربين وتلمّ شملهم وتحضهم على القيام بواجباتهم الوطنية، تجعلهم يشعرون بالانتماء الكامل إلى الوطن الأم. لذلك، عمل كما وعد، على إقرار حق الانتخاب للمغتربين، ومتابعة تنفيذه. كما وجه السلطات المعنية الى درس طلبات اختيار الجنسية القديمة لإعادة منح الجنسية إلى مستحقيها. وقد تابع الرئيس عمل المعنيين وحثهم على وضع قانون جديد يسهل استعادة الجنسية لأصحابها اللبنانيين حتى أقر مجلس الوزراء هذا القانون بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١١ وأحاله إلى المجلس النيابي .

يعتبر فخامة الرئيس أن المغتربين يشكلون نطف لبنان الأبيض وذهبه الاحتياطي في الأزمات، وأنهم عملوا دوماً على تجميل صورة الوطن كلما أمعن أهل الداخل في تشويهها. وبالتالي فإن انتخاب المغتربين واستعادتهم للجنسية اللبنانية هي حق من حقوقهم، وتعبير عن قرار وإرادة لأشراكمهم في إدارة الشأن العام، إذ لا يجوز أن نطلب منهم كل شيء ولا نبادلهم ولو بإعطائهم هذا الحق. وبناءً على متابعة فخامة الرئيس المستمرة لهذه الحقوق فقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ تشرين الأول على تأمين كل الاعتمادات والمستلزمات التي تتطلبها عملية اقتراع المغتربين، وفي مقدمها استحداث دائرة للمعلوماتية في وزارة الخارجية والمغتربين تكون من مهامها تحقيق التشبيك الإلكتروني، وملء المراكز الشاغرة في المديرية العامة للمغتربين وفقاً لرأي مجلس الخدمة المدنية.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## التواصل مع المغتربين

في هذا الاطار، حرص الرئيس خلال زيارته الخارجية على أن يلتقي الجاليات اللبنانية لتعميق ارتباطها بوطنها الأم وحضّتها على الاستثمار فيه وفي ربوعه، وكان آخرها في البرازيل والمكسيك وسويسرا، وهو يؤكد دائماً في كلمته امام الجاليات ان لبنان استطاع ان يبرهن عن امكاناته بمواجهة الصعاب مهما كانت كبيرة.

خلال الفصل الاول من العام ٢٠١١ وعلى اثر الاضطرابات التي شهدتها الدول العربية واصل الرئيس سليمان اتصالاته مع الملوك والامراء والرؤساء العرب وذلك في سبيل تأمين سلامة وامن ابناء الجاليات اللبنانية في هذه البلدان.

وعلى اثر الاحداث والاضطرابات التي شهدها ساحل العاج، تابع عن كثب الرئيس سليمان مع جميع المعنيين اوضاع ابناء الجالية اللبنانية هناك وتم اجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الفاعلة والمؤثرة من اجل المساعدة في حمايتهم وتأمين سلامة خروجهم من البلاد، وقد ترأس الرئيس سليمان جلسة خاصة للمجلس الاعلى للدفاع لدرس السبل والجهود الآيلة الى حماية الجالية ومساعدتها، وبالتالي تم معالجة الموضوع وعاد من يرغب من ابناء الجالية الى بلده الام بسلامة.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

وينصرف هم الرئاسة الاساسي على تأمين التواصل مع المغتربين في دول الانتشار لتوسيع مدارك الوطن الصغير وقدراته، والاستعانة بخبرات شبابه لبناء دولة عصرية قوية وعادلة. وقد حرص فخامة الرئيس خلال زيارته إلى أميركا اللاتينية على لقاء الانتشار اللبناني الفاعل في كل من الأرجنتين والبيرو والأوروغوي حيث أطلقت ملحمة الاغتراب اللبناني وحيث بنا اللبنانيون الدول التي حلوا فيها وحيث تبوأوا مواقع مهمة في السياسة والاقتصاد والفن والتجارة والثقافة وسائر مجالات الحياة.

بالإضافة إلى دول أميركا اللاتينية التقى فخامة الرئيس أبناء الجالية اللبنانية في فرنسا والفاتيكان واليونان، وهو حرص على يتفقد أحوال اللبنانيين المقيمين في مدينة نيويورك والمناطق المحيطة بها في أعقاب الإعصار «ساندي» الذي ضرب ولاية «نيوجرسي» والسواحل الشمالية الشرقية للولايات المتحدة الأميركية.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

للمرة الأولى منذ الاستقلال أفتتح فخامة الرئيس أول زيارة لرئيس لبناني إلى القارة الأفريقية حيث خصص الجزء الأهم منها للقاء الجاليات اللبنانية، هؤلاء الأبطال الذين صمدوا في كل من السنغال وشاطئ العاج وغانا ونيجيريا وكافة دول القارة الأفريقية. لقد حظي موكب فخامة الرئيس باستقبال شعبي حاشد من قبل عدد كبير من أبناء الجالية اللبنانية في السنغال الذين انتشروا على طول الطرقات التي سلكه الموكب إلى القصر الرئاسي في داكار العاصمة، وعندما التقاهم عبّر فخامة الرئيس عن فرحته بقاء أعزاء غادروا الوطن قبل ١٣٠ سنة سعياً وراء لقمة العيش، ودعاهم للبقاء على تضامنهم وإخلاصهم للوطن الذي يعيشون فيه، وللبقاء في الوقت عينه على محبتهم للبنان وأرضه. أما في شاطئ العاج فقد شعر فخامة الرئيس بالترحيب والحفاوة في وجوه كل من حضر لاستقباله على كل طريق وكل بناية وكل جسر، رافعين الاعلام اللبنانية والصور والياфطات، وخاصةً أولئك الناس ذي البشرة السوداء الذين قلوبهم بيضاء ومليئة بالمحبة، وقد وعد فخامته مستقبليه بأن يوصي رئيس الجمهورية المقبل أن تكون زيارته الأولى خارج لبنان إلى هذا البلد المضيف الذي أسمه شاطئ العاج. وفي نيجيريا رأى فخامة الرئيس أن جولته هذه قد بينت له عظمة اللبناني وأهميته في دول الاغتراب، حيث صمد وكافح لكي يبقى بالرغم من التقلبات التي حصلت في افريقيا، وبالرغم من الظروف التي مرت عليها بعد العام ١٩٩٠، وهو من هناك وجّه تحية كبيرة لهؤلاء الذين صمدوا في الاغتراب لكي يصمد الوطن في الداخل. كما أنه دعا الجالية اللبنانية في كل أفريقيا إلى المحافظة على وجودها وتضامننا واحترامها للقوانين، وعلى محبتها الدائمة للوطن اللبناني.



## الدولة العادلة

### الرقابة الادارية



يرى الرئيس سليمان أن من أبرز مهام الدولة أن تكون عادلة، لذلك وانطلاقاً من هذه الرؤية، يعمل بصورة مستمرة على إصدار مراسيم التعيينات والتشكيلات القضائية لمتابعة وتطوير عمل القضاء بعد فترة تعثر وجمود. كما دافع عن استقلالية السلطة القضائية، بموازاة الدعوة الى ضرورة اعتماد المساءلة والمحاسبة وفقاً للأطر القانونية المعمول بها. ودعا فخامته إلى إدخال تعديلات على قانون تنظيم عمل المجلس الدستوري تُعيد إليه صلاحية تفسير الدستور كما أقرتها وثيقة الوفاق الوطني، ووعده بالعمل على تحقيق هذا الهدف. كما رعى اقرار مشروع قانون دستوري يرمي الى تعديل المادتين ٢٨ و ٤١ من الدستور الهادف إلى تطبيق مبدأ فصل الوزارة عن النيابة.

ويستمر بالتعاون مع السلطات الدستورية في البلاد، على تشكيل الهيئات الرقابية والسلطات القضائية وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الاجراء، مستنداً إلى الكفاءة والجدارة والتضحية كمعايير أساسية للتعيينات

الادارية والقضائية، بعيداً عن المحاصصة والاستزلام، وقد عمل جاهداً مع الحكومة لاصدار آلية تعيينات موظفي الفئة الأولى والثانية تعتمد الكفاءة والخبرة والتخصص كمعايير اساسية للاختيار مع اعطاء الأولوية لموظفي الملاك الاداري العام وامكانية اللجوء الى خارج الملاك الاداري في حال عدم توفر الشخص المناسب في المكان المناسب. وتقيداً منه بالآلية التعيينات فرض الرئيس عملياً تطبيق هذه الآلية في اكثر من مناسبة وعبر عن رفضه القبول باعتماد اساليب تتنافى مع نصوص الدستور كالسلة في موضوع التعيينات الادارية وطريقة الترويكاً لاتخاذ القرار. لقد أثمرت جهود فخامة الرئيس وإصراره على التزام مبدأ الكفاءة والأهلية بأن اتخذ مجلس الوزراء سلسلة من القرارات عين بموجبها عدداً كبيراً من المرشحين لملء أهم الوظائف الشاغرة في الإدارة، وجاءت التعيينات القضائية في مقدمة هذه التعيينات وشملت بشكل خاص رئيس أول لمحكمة التمييز ونائب عام لدى محكمة التمييز وهو الأمر الذي سمح باستكمال تشكيل مجلس القضاء الأعلى التي طال انتظاره. كما كان من أبرز التعيينات مجموعة هامة من المناقلات والترفيعات في السلك الخارجي من رتبة سفير ومستشار بلقب سفير سمحت بإعادة الحياة إلى النشاط الدبلوماسي اللبناني في الخارج والداخل. إضافة إلى مجموعة من التعيينات الإدارية على مستوى المديرين العميين.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

ومن أجل انجاح الرقابة الادارية يسعى الرئيس سليمان الى تسريع عجلة الحكم مع التشديد على اولوية اقرار قانون اللامركزية الادارية الموسعة لتكون عنواناً للانماء في ارجاء الوطن. وهو أنشأ لهذه الغاية خلية خاصة في دوائر المديرية العامة لرئاسة الجمهورية تعكف على مواكبة وزارة الداخلية والبلديات لإنجاز هذا المشروع. استكمالاً للجهود المبذولة في رئاسة الجمهورية قرر رئيس مجلس الوزراء تشكيل لجنة لمناقشة مشروع القانون المطروح، وعيّن معالي الوزير السابق زياد بارود رئيساً لها، كما تقرر أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها في القصر الجمهوري في بعدا. من جهة أخرى يتابع الرئيس سليمان بإصرار مراحل مناقشة مشروع قانون الانتخابات على أساس النسبية، ويدفع باتجاه تأمين إقراره ونشره ليكون القانون المعتمد في الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٣.

لقد رعا فخامة الرئيس «مؤتمر لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية ٢٠١٣» وشارك في افتتاحه داعياً لإجراء الانتخابات النيابية العام المقبل مهما كان السبب، والتعالي على المصالح الشخصية الصغيرة والنظر الى مصلحة الوطن بحيث يتم إقرار قانون انتخابي جديد يسمح بممارسة الديمقراطية، كما يسمح بحصول تجدد على مستوى القيادات من دون ان يكرس الطائفية السياسية، فالقانون الحالي لم يعد يتناغم مع ميثاق العيش المشترك وروح وثيقة الوفاق الوطني.



## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

يُصّر فخامة الرئيس على دور القضاء في حماية المؤسسات وصونها، وهو يدفع دائماً باتجاه إصدار الأحكام القضائية والبت بسرعة في مختلف القضايا والملفات العالقة أمامه، ويدعو القضاة أن لا يتركوا الخوف يلج إلى قلوبهم فيجتموا، وأن لا يجعلوا للمحاباة حيزاً في عقولهم فيخطئوا، وأن لا تجد المغريات طريقاً إلى ضمائرهم فيجنحوا. فما أوجنا إلى الأحكام الحازمة والعادلة، حيال مخططي ومنفذي الاغتيالات ومرتكبي المجازر في الضاحية الجنوبية وفي طرابلس، ومن الملح أيضاً وبالتنسيق مع القوى العسكرية، ملاحقة ومعاقبة مرتكبي أعمال الخطف والاعتداءات ضدّ المواطنين عامةً وضد ضباط الجيش اللبناني وجنوده بشكل خاص. فلنهب عصا العدالة ونضرب بها ليطمئن المواطن إلى غده ومستقبله، ويرتدع المجرمون. ويتوجّه فخامة الرئيس أيضاً إلى المحامين داعياً إياهم إلى التكامل مع القضاة حتى يستقيم مناخ العدالة بجناحيه كما يُفترض أن تكون. كما رأى أن على القوى السياسية والمواطنين مساعدة القضاء في أدى واجباته فلا يجوز التهديد واللجؤ إلى التظاهر وقطع الطرقات كلما أوقف متهماً أو مطلوباً وهو في نظر القضاء مرتكباً. كما لا يجوز أن نُعطل بإرادتنا نصاب المجلس الدستوري، وهو مرجعية دستورية رفيعة، لمنعه من الفصل بدستورية القوانين إذا لم تكن في مصلحتنا. إن هذا الامر ليس مشروعاً ولا ديمقراطياً خاصةً على مشارف الاستحقاقات الدستورية الرئيسية.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## حقوق المرأة

يعتبر الرئيس سليمان أنّ ليس هنالك فرق في المواطنة والحقوق والمشاركة ما بين رجل وامرأة، بل يشارك جميع اللبنانيين، من الجنسين، في نهضتها وفي قرارها، ويحصل فيها الجميع على حقوقهم، ومنها مثلاً حق المرأة اللبنانية في اعطاء الجنسية لأولادها من زوج غير لبناني، بالإضافة إلى تخصيص نسبة ٢٠٪ من المجالس البلدية



للمرأة وهذا أبرز ما ورد في الاصلاحات التي أقرها مجلس الوزراء في مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية الذي ارتكز على مبدأ النسبية، والذي أحيل إلى مجلس النواب بصفة المعجل استناداً إلى المادة ٥٨ من الدستور، لكن لم يبصر النور كون موعد الانتخابات كان اسبق حيث حرص الرئيس سليمان على احترام المواعيد والاستحقاقات الدستورية ايماناً منه بالديمقراطية.

ويعتبر الرئيس سليمان أن لبنان كان من اوائل الدول التي أعطت المرأة حقوقها وفي طليعتها حق الانتخاب، وهو يدعو الى اشراك العنصر النسائي في الادارة اللبنانية بنسبة أكبر وخصوصاً على صعيد وظائف الفئة الاولى.

# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## العفو الخاص

يؤمن الرئيس سليمان بضرورة التوفيق بين السلطة الاستثنائية المعطاة له في الدستور والقوانين اللبنانية بمنح العفو الخاص، ومبدأ المساواة بين اللبنانيين. فعند الرئيس، إلى وضع معايير موضوعية محددة، يمنح على أساسها العفو الخاص دون تمييز بين المواطنين، مبنية بشكل أساسي على مقاربة إنسانية للعفو الخاص. وبالتالي تم منح العفو الخاص لبعض المحكومين بعد دراسة الملفات التي تخضع لتقييم دوري، والاطلاع على موافقة لجنة العفو من ناحية مقابلة، فقد أشرف الرئيس سليمان على إصدار قانون يتعلق بمعالجة أوضاع المواطنين اللبنانيين الذين لجأوا إلى إسرائيل بغية افساح المجال أمام إقفال هذا الملف العالق.

## أهمية مشاركة الشباب

يسعى فخامة الرئيس سليمان الى تشجيع اصحاب الكفاءات والمؤهلات الشبابية على أن يؤدوا دوراً في خلق ديناميات دفع جديد للعمل الإداري والسياسي وفقاً لأسلوب ولنمط تفكير معتدل وعلمي وحديث. يرى فخامة الرئيس أن تنشئة الشباب وتسليحه بالعلم والكفاءة هو مسؤولية المؤسسات التربوية ومسؤولية الدولة، وهو يدعو إلى عدم التفريط على الإطلاق بحق الشباب من خلال كفاءته في ان يكون له موقعه في مؤسسات الدولة او في القطاع الخاص، ويرى أن ذلك ينطلق أساساً من ابعاد الشباب عن الاحتساب في المحاصصة السياسية لان الكفاءة هي للوطن، ولان ادارة الدولة تبنى على العدل والكفاءة وفق المعايير والآليات التي تحدد ذلك.

ويشدد الرئيس على أن الدولة الجامعة تشجع الطاقات الشبابية على الانخراط في مؤسسات القطاع العام، وتبذل هواجسهم من خلال بناء وطن يفتخرون بالانتماء إليه لينهض بقدراتهم وخبراتهم ومشاركتهم في إيجاد الحلول. تجدر الإشارة الى ان الرئيس سليمان قد حرص على توجيه رسالة عيد الاستقلال الاولى في عهده امام نخبة من الشباب الجامعيين وقد تداول معهم في شؤونهم وشجونهم. وهو يحاور بصورة دورية الشباب والطلاب، بجميع فئاتهم وأطيافهم وطوائفهم وانتماءاتهم، لأنه مؤمن بأنهم أمل المستقبل. وهو يعتبر ان الحاجة تبقى قائمة لمواجهة مشكلة الهجرة

الدائمة وبخاصة هجرة الأدمغة، لما يشكله الاغتراب خاصة الشباب منه على المدى الطويل، من نزف للقدرات وافراغ الوطن من طاقاته الشبابية ومن قواه الحية في مختلف الميادين. وقد أصّر فخامة الرئيس على مشاركة الشباب نشاطاتهم وآمالهم فحضر العديد من المناسبات الرياضية والثقافية التي يقيمونها.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

يرى الرئيس سليمان في الشباب كتلة عابرة للطوائف والطبقات والمناطق والمذاهب، ويريدهم أن لا يقبلوا بتقليد اخطاء الأجيال السابقة فلا يكونوا وقوداً للحروب ولا ضحية للتسويات، وأن لا يتورطوا في مغامراتٍ لأجل أهداف غير متوافق عليها وطنياً. كما يرى فخامته في الشباب عيوناً تراقب وجهازاً مدنياً يحاسب جميع الفاسدين والمفسدين في الدولة والمجتمع. ويؤكد فخامة الرئيس أن على الدولة توفير مساحة أكبر لإشراك الشباب في العمل السياسي والوطني من خلال وضع الآليات الضرورية للاقتراع اعتباراً من سن الثامنة عشرة، وللترشيح اعتباراً من سن الواحد والعشرين.

لذا فإن الدولة مصممة على بناء وقائع جديدة تؤسس لمستقبل مختلف قوامه عنصر الشباب واحتياجاته، وهي أنجزت بجهد مميز من وزير الشباب والرياضة «الوثيقة السياسية الشبابية في لبنان» التي تتناول مجمل الجوانب المتعلقة بتحسين فرص المشاركة الشبابية في السياسة والاقتصاد وتحسين مستوى التعليم والصحة وفرص العمل وتحفيز الاندماج الاجتماعي وإزالة كل العوائق القانونية والإدارية الآيلة الى تهميش دور الشباب في الحياة العامة.



## الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاداري

لقد شهد عهد الرئيس سليمان نمواً اقتصادياً فريداً من نوعه بلغ الـ ٨٪ بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية والانكماشات المالية التي نتجت عنها والتي تمكن لبنان من تقادي تداعياتها بفضل السياسة الحكيمة المتبعة، هذا فضلاً عن موسمين سياحيين ناشطين شهدهما لبنان بحيث عاد ليستعيد موقعه كسويسرا الشرق، بالإضافة إلى ذلك مازالت الحالة الاقتصادية والمالية مشجعة ومزدهرة وهذا يعود بالفضل إلى الثقة بلبنان كمرکز آمن للاستثمارات والأعمال، وبكل تأكيد الثقة بأبنائه المغتربين والمقيمين. وهو يعتبر انه بالجهد والعمل الدؤوب والسياسة الاقتصادية والمالية الحكيمة استطاع لبنان ان يحافظ على نسب نمو فريدة من نوعها في ظل الازمات المالية والاقتصادية التي يمر بها لبنان، اضافة لحصول ارتفاع كبير في حجم الودائع المصرفية التي بلغت الـ ١٠٠ مليار دولار أميركي.

## تطوير الادارة ومكافحة الفساد

في هذا الاطار يعتبر الرئيس سليمان أن الدولة القوية يجب أن تعمل على تطوير إدارتها ومؤسساتها وتفعل قدرتها على خدمة المواطن، ولا يتم هذا إلا باستئصال ومكافحة الفساد وإدانتته، وتنفيذ اصلاحات جذرية تجعل الادارة اللبنانية حديثة وديناميكية وفاعلة. وهو يرى أن دولة القانون والمواطنة واليمقرراطية يجب أن تتولى ضمان العدالة الاجتماعية للعمال، وتأمين حقوقهم المشروعة لكونهم العمود الفقري للنهوض بالوطن وباقتصاده.

حرص فخامة الرئيس منذ بداية عهده على التعرف إلى أية معوقات دستورية أو قانونية تعرقل عمل المؤسسات، وهو تلمس العديد من هذا المعوقات التي ظهرت بالممارسة العملية وحالت دون سير العمل السياسي والإداري بالسلاسة والشفافية المطلوبة، فأوكل إلى مجموعة من القانونيين والخبراء والمستشارين البحث في البنود التي لم يتم تطبيقها من اتفاق الطائف، وفي بعض الثغرات التي ظهرت بالممارسة وتحتاج إلى تصحيح وتعديل من أجل استقامة العمل وانتظامه وتكامله، وفخامة الرئيس يصر على طرح هذا الموضوع على المؤسسات الدستورية في الوقت المناسب، بهدف تطوير النظام ووضع الأسس والآليات اللازمة لتمكين المؤسسات من الخروج من المأزق والأزمات التي قد تتعرض لها خلال ممارستها للصلاحيات الموكلة إليها.

لقد حرص فخامة الرئيس على استخدام

صلاحياته بغية تأكيد مبدأ دستوري شديد الأهمية يرعى الفصل بين السلطات في إطار توازنها وتعاونها، والحوول دون تجاوز أي من هذه السلطات لحدود الصلاحية والمسؤولية الملقاة على عاتقها. وعلى هذا الأساس أعاد فخامة الرئيس إلى المجلس النيابي عدداً من القوانين، كما استخدم صلاحيته بمراجعة المجلس الدستوري حول واحد من هذه القوانين أصر المجلس النيابي على تبنيها، وقد أوقف المجلس الدستوري العمل بهذا القانون لحين البت بدستوريته.

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

لقد دعا الرئيس سليمان إلى تعميم ثقافة الجودة والامتياز على الإدارة العامة وعدم حصرها في إطار القطاع الخاص، وهو يرى بالتالي أن عدم القبول بألية التعيينات يعني أننا لا زلنا بعيدين عن الروح الديمقراطية. عملياً، أصّر فخامة الرئيس على وجوب التعاطي التقني والعلمي مع الملفات المطروحة، ولا سيما ملف الكهرباء، لتأتي المعالجة انطلاقاً من مصلحة المواطن والدولة وبعيداً عن التجاذب السياسي، كما أنه أصّر على الذهاب بالتحقيقات في كافة قضايا الفساد حتى النهاية وفي مقدمها قضية المواد الغذائية الفاسدة كونها تنعكس على صحة وسلامة جميع المواطنين.

انطلاقاً من الأولويات التي يُعطيها فخامة الرئيس لمسألة احترام القوانين وتطبيقها، فهو اختار في ذكرى الاستقلال التاسعة والستين أن يوجّه كلمة الاستقلال للبنانيين بحضور رؤساء وأعضاء السلطة القضائية وهيئات الرقابة والمحاسبة، وقد جدّد فخامته بالمناسبة دعوة أهل السياسة وأصحاب السلطة والنفوذ لعدم التدخّل في شؤون القضاء، وعدم توفير أيّ غطاء لأيّ مجرم أو مخالف أو مرتكب. كما دعا أيضاً الأجهزة الأمنية والرقابية الى الحزم، وعدم التهاون في كشف وملاحقة أيّ مخالفة أو جرم مهما كانت طبيعته. يرى فخامة الرئيس أن خصوصية الدولة في وظيفتها الأمنية والقضائية هي في أن تستهيب لا أن تهيب، أن تردع لا أن تُردع، وأن تفرض سلطتها وسيطرتها بقوة القانون وبأذرعها الشرعية؛ وإلا فقدت مبررات وجودها كدولة ضامنة للأمن والانتظام العام، وطغت شريعة الغاب، وانتفى الاستقرار، ومعه شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سبق لفخامة الرئيس أن استقبل خلال توجيهه كلمة الاستقلال في السنوات السابقة نخب لبنانية تميزاً لدورها الوطني الهام ومنها على التوالي؛ مجموعة من طلاب الجامعات اللبنانية تعبيراً عن الآمال التي يعقدها على دور الشباب اللبناني، ونخبة من رجال الصحافة والإعلام تأكيداً للدور الإيجابي المطلوب من وسائل الإعلام للمساهمة في مسيرة بناء الوطن، ونخبة من رجال الاقتصاد والأعمال تقديراً للجهود المبذولة للمحافظة على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ورجالات من منطقة البقاع استقبلها في قلعة راشيا رمز استقلال لبنان وحرية وسيادته.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## تفعيل وتحفيز النمو الاقتصادي

ان أولويات الرئيس سليمان، دعم سياسات حكومية هادفة لانعاش الاقتصاد من خلال برنامج إنمائي اقتصادي واجتماعي كامل، ومن خلال اصلاحات هيكلية باتت ضرورية، لا بل حتمية. وتتمحور الخطة الاقتصادية للرئيس سليمان على تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات والمبادرات الفردية، وتوفير المناخ الملائم والمسهل لها، مما يساهم حتماً في توفير فرص عمل للبنانيين كافةً، وللشباب بالأخص، مما يُنقذهم عن الهجرة سعيًا وراء لقمة عيشهم. كذلك يهتم الرئيس سليمان بالدراسات والخطط الرامية إلى الاستفادة من الثروات الطبيعية في لبنان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، القطاعات المتعلقة بالمياه والغاز والنفط وقد تم اصدار قانون الموارد البترولية في المياه، وتم إقرار المباشرة بأعمال التنقيب عن النفط والغاز في البر اللبناني، وقد أقرت كذلك المراسيم التطبيقية لقانون التنقيب عن النفط ومشروع المرسوم المتعلق بهيئة قطاع البترول والذي يتضمن النظام المالي والاداري وقطاع العمال. كما أقرت خطة لمعالجة مشكلة الكهرباء تمتد على ٤ سنوات، وتتضمن أشغال كهربائية لإنتاج ٧٠٠ ميغاوات، واستئجار الطاقة الكهربائية بواسطة البواخر .



وعلى الرغم من أهمية تأمين الفرص الملائمة لتكثيف وتيرة العمل الحكومي، وعلى الرغم من الدعوات المتعددة المطالبة باستخدام صلاحيات الرئيس وفقاً للمادة ٥٨ من الدستور، إلا أن فخامته التزم موقفاً مبدئياً صارماً بعدم إصدار مرسوم مخالف للأنظمة والقوانين، وهو أسهم بموقفه هذا بإعادة التوازن بين السلطات ودفعها إلى أن تعتمد أسلوباً متكاملاً وأكثر قانونيةً في مقاربة الحلول الممكنة لموضوع الاتفاق المالي.

يتابع الرئيس سليمان دورياً مشاريع الاعمار والتنمية في كافة المناطق اللبنانية انطلاقاً من مبدأ الانماء المتوازن، وهو يشدد على تسهيل حركة المرور والانتقال حيث تنفذ الأشغال وتحديداً في فترات الاعياد والعطل ومواسم الاصطياف. والرئيس يرى أن الانماء المتوازن بات يفترض تطبيق اللامركزية الادارية، وأن كل ذلك يجب ان يترافق مع تعيينات ادارية تقوم وفقاً للآلية المعتمدة حتى تستطيع الادارة اللبنانية مواكبة كل هذه الملفات بما يعود بالخير لمصلحة الوطن والمواطن.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

ومن منطلق إيمانه بأهمية الإنماء المتوازن وعدالته خصص فخامة الرئيس يوماً إنمائياً بامتياز زار خلاله قضاء جبيل وتفقد العديد من المشاريع الإنمائية قيد الانجاز في هذا القضاء الذي غاب عنه اهتمام الإدارة لفترة طويلة من الزمن، حيث اقتصرت المشاريع الإنمائية لبلاد جبيل عند بداية ولاية فخامة الرئيس على مشروعين؛ الأول مكب للنفايات لكل جبل لبنان ونصف بيروت، والثاني سحب اعتماد مخصص لشبكة الري والصرف الصحي وتحويله الى قضاء آخر، فكان لا بد من إنصاف هذا الجزء من الوطن، ومن تأمين التوازن الإنمائي له كما لسائر المناطق اللبنانية. حرصاً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يؤكد فخامة الرئيس على وجوب البحث عن مصادر لتمويل سلسلة الرتب والرواتب دون أن يتسبب ذلك بارتدادات سلبية على الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي، علماً أن وزراء الرئيس كانوا قد تحفظوا أساساً على إقرار مشروع السلسلة في حينه، وهو يدفع باتجاه وضع مشروع متكامل يُعطي للموظفين والعاملين في الإدارة حقوقهم ولا يدفع البلاد إلى أزمة اقتصادية ومالية غير محمودة العواقب.



يؤمن فخامة الرئيس بضرورة القيام، بورشة إصلاحية شاملة، تهدف إلى إطلاق رؤية اقتصادية خلاقة، تتناغم مع الواقع، وتعدّ لمستقبل حاضن لتنمية مستدامة، تكافح البطالة والفقر وتؤمن الرفاهية والتقدم. ويرى أنّ الطريق لتحقيق هذه الأهداف، يمرّ حكماً عبر مؤسسات قوية مترابطة، تقوم بدورها الدستوري على الصعيدين التشريعي والتنفيذي،

وتلتقي إنتاجياتها بإنتاجية القطاع الخاص الذي لا بدّ من إشراكه في وضع السياسات الملائمة. لا بد في سبيل ذلك من تشكيل حكومة قادرة على إدارة الشأن العام، وإعادة طمأننة المستثمرين، ومواكبة الاستحقاقات الدستورية، من انتخاب رئيس للجمهورية، وتنظيم انتخابات نيابية، تُشكل على أثرها حكومة، يفترض بها إعادة بناء الثقة وصوغ بيان وزاري، تبرز فيه المراحل العملية الواجبة التنفيذ، تمكيناً لاستكمال عملية الاستنهاض والإنقاذ.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## ثروة لبنان البشرية



ولأن لبنان يتميز عن غيره بثروته البشرية واليد العاملة المتخصصة والماهرة بالدرجة الأولى فالرئيس سليمان يتوجه الى رجال الأعمال في الداخل والخارج ويحضهم على الاستثمار في بلدهم الأم وإبراز صورة لبنان في الخارج على أنه بلد الإعمار والبناء المستمر وهو بلد الاستثمار الآمن، إضافة للاهتمام الخاص الذي يوليه لشؤون التعليم والتربية وقد كانت له مداخلة حول هذه المواضيع في حفل تخرج طلاب جامعة البلمند هذا العام حيث عاهدهم مواصلة العمل بكل عزم واصرار لترسيخ الاستقرار الذي يشكل حجر الأساس للبنان ولبقاء الموارد البشرية الشابة فيه، كريمة عزيزة وفاعلة.

كرّم فخامة الرئيس الكاتب والروائي اللبناني الكبير أمين معلوف باحتفال أقيم في القصر الجمهوري بحضور حشد كبير من رجال السياسية والأدب والاجتماع، ومنحه وسام الأرز اللبناني من رتبة الوشاح الأكبر تقديراً لأعماله الباهرة في لبنان وفي فرنسا استحق عنها جوائز عديدة فرنسية وأوروبية. والمكّرم أحد رجالات الفكر والأدب في لبنان الذي أنضم إلى الأكاديمية الفرنسية فاتخذت من خلاله علاقات لبنان الثقافية مع فرنسا وأوروبا والعالم عمقاً واعياً إضافياً يجمع بين العقل والفكر والاختبار، كما يجمع بين الوحي والتقارب، وكان خير مثالٍ عن ثروات لبنان البشرية المتنوعة.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## الشؤون الاجتماعية

يولي الرئيس سليمان اهتماماً كبيراً بالشأن الاجتماعي، وبزيادة التقديمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها، ويسعى الى جعل العلم والطبابة في متناول جميع اللبنانيين، وفي هذا الاطار حصل لبنان على اشادة مؤتمر منظمة الصحة العالمية الذي انعقد في القاهرة مؤخراً بالقطاع الصحي ودعا الدول العربية للاقتداء به في حقل الرعاية الصحية، كما يسعى الرئيس سليمان إلى تأمين الإنماء المتوازن الذي يساهم في المحافظة على إرث، تراث، وتنوع لبنان الاجتماعي ومصدر غناه الذي هو في جوهر لبنان ومبرر وجوده.

كما أن فخامته حرص على رعاية وحضور «حفل اطلاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً» الذي

أقامته وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو يواكب تنفيذه لانعكاساته الايجابية على شريحة من اللبنانيين يعانون من شظف الحياة.

رعى فخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعدا حفل إعلان نتائج المرحلة الأولى من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً حيث رأى أن بوليصه التأمين على الأمن والسيادة والاستقرار إنما هي ديمقراطية الخبز، وعدالة توزيع الثروة.



أطلق فخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعدا خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الاطفال في لبنان، حيث أولى لبنان مشكلة عمالة الاطفال الاهتمام الكافي، فصادق على كل الاتفاقات الدولية والعربية المتعلقة بحقوق الطفل ومكافحة عمالة الأطفال. ولم تتوقف مسؤولية الدولة على المصادقة على تلك الوثائق وإصدار التشريعات اللازمة لتطبيقها، بل بذلت ما في وسعها لتطبيقها بالتعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وبالتنسيق والتعاون مع القطاع الأهلي والقطاع الخاص. يرى فخامة الرئيس أن أولادنا وأطفالنا لا يريدون منا الكثير، هم يريدون العيش الطبيعي الهادئ في بيئة تحميهم من ظلمها، وأسرّة تحضنهم وتجنبهم عنفها الأسري. يريدون منا منع القنص على ملاعبهم الضيقة، ويريدون منا الاقتصاص من الذين زرعو المتفجرات في طرقاتهم. هم يطلبون مجتمعاً يديره رؤساء لا يصادرون السلطات ولا يتعسفون في استعمالها، ومؤسسات دستورية مسؤولة تحترم الفصل والتكامل بين السلطات، وقادة يحترمون الدستور وحكم القانون ويضعون في أولوياتهم مصلحة الوطن والمواطنين، وليس مصلحة الآخرين في بلدان أخرى، والرهان على انتصار هذا المحور أو ذاك في تلك البلدان. وهم يحملون بوطن يجتمع أبناؤه متعاضدين متكافلين لرفع شأن وطنهم بدل ان يكونوا قطعاناً منقسمين وراء قادتهم حول شعارات سياسية لا تشبع ولا تغني عن جوع غير مبالين بما يعانيه الناس من أزمات اجتماعية ومعيشية.

# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

## الشؤون البيئية

انطلاقاً من ايمانه بفعالية المجتمع الاهلي والمدني ومحافظته على البيئة تابع ورعى الرئيس سليمان حملات بيئية مختلفة وفي ميادين عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

في ٢٠١٠/١٢/٠٥ تفقد الرئيس سليمان منطقة فكري للاطلاع على اعمال اخماد الحرائق التي اندلعت، وتابع عمليات اعادة انعاش المنطقة. ورداً على سؤال قال الرئيس سليمان: «أقول هذا نقص التخطيط الذي نتحدث عنه. لا نخطط لشيء ونخسر الاخضر. لا يزال لدينا الاخضر في لبنان ونحن نخسره. يجب وضع خطط وانشاء لجنة وطنية لمكافحة الحرائق. هناك قرار ولكن هذه التجاذبات السياسية تؤخر كل الانجازات التي يجب ان تتم. طالت القرى وطالت منازل الناس الطيبين الذين لا دخل لهم بالسياسة لذلك يجب ان يعلم الجميع ان لبنان يخسر الاخضر وهذا ما يميز لبنان، طبيعته، ويجب ان ينكب الجميع على دراسة خطط حقيقية لإطفاء الحريق وليس ان تتم الامور ارتجالياً لأن هناك دول كبيرة تتعرض للحرائق ولا تستطيع اخمادها بسهولة ونسمع ونرى ذلك ولكن نحن ليس لدينا مساحات شاسعة ونستطيع الوصول الى بقع الحرائق ولكننا لو خططنا مسبقاً وفتحنا طرقات والقليل من الوسائل الاضافية اعتقد اننا نستطيع اخماد الحرائق».



وفي ٢٠١٠/١٢/٢٣ رعى الرئيس سليمان برنامج إطلاق حملة التحريج تحت عنوان «الحملة لزيادة البقعة الخضراء في لبنان» في الملعب الاخضر في القصر الجمهوري، حيث رأى الرئيس سليمان ان اسم لبنان مرتبط بالشجرة خصوصاً

وأن شجرة الارز تتوسط العلم اللبناني، لافتاً الى أن لبنان هو من الدول التي تقيم عيداً سنوياً للشجرة. ودعا الى وضع خطة في هذا الاطار تتكامل فيها الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الاهلي من أجل تعميم ثقافة البيئة وكيفية الحفاظ عليها وزرع الاشجار، مبدياً أمله في أن تكون سنة ٢٠١١ سنة بيئية مميزة بإعادة تشجير لبنان وبتاريخ ٢٠١١/٠١/١٣ ولدى زيارة امير موناكو ألبير الثاني لبنان تم توقيع اتفاقيات مختصة في مجال تأهيل وتطوير مراكز التحريج.

## مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤



وفي ٢٠١١/٠٥/٠٩ زارت «جمعية الأزرق الكبير»، مصطحبة معها عدداً من تلامذة المدارس والجامعات، القصر الرئاسي في بعبدا، لمنح الرئيس سليمان لقب «وصي أبجدية البيئة البحرية»، وقد سلمه الوفد عددا من المطالب البيئية التي يبغي تحقيقها، لخير البيئة البحرية في لبنان، وبناء عليه كآف المعنيين بالمتابعة وفقاً للصلاحيات.

شارك فخامة الرئيس بحضور الاحتفال الذي اقيم لمناسبة اليوم الوطني لدعم مغارة جعيتا في التصويت المحلي والدولي الحاصل لاختيار عجائب الدنيا الطبيعية السبع الجديدة، كما رعى يوم تصويت لمصلحتها في القصر الجمهوري، حيث حلت المغارة بين المراتب الـ ١٤ الأول بين العجائب المتبارية.

تأكيداً على الأهمية التي يوليها الرئيس سليمان لقضية البيئة فهو رعى في القصر الجمهوري في بعبدا، بحضور عدد كبير من الفاعليات السياسية والتربوية والثقافية والبيئية وهيئات المجتمع المدني، حفل اطلاق التقرير الوطني للتنمية المستدامة الذي أعدته وزارة البيئة تحضيراً لرفعه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الـ ٢٠ والذي تضمن اقتراح لبنان لإقامة محكمة بيئية عالمية تكون من ضمن مهامها محاكمة إسرائيل على جرائمها البيئية التي ارتكبتها بحق لبنان خلال حرب العام ٢٠٠٦. لقد انجزت وزارة البيئة مجموعة من القوانين والمراسيم التي جعلت منها بحق وزارة للبيئة تستطيع بموجب هذه البنية القانونية الجديدة أن تمارس صلاحياتها البيئية بشكل كامل.



# مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الحماد ميشال سليمان

إصدار شباط ٢٠١٤

لقد تمكّن الرئيس سليمان، بالممارسة الحكيمة والموقف الموزون والقرار الحازم عند الضرورة، وفي كل المجالات السياسية الداخلية والخارجية منها، والاقتصادية والمالية والاجتماعية والقطاعية، من أن يكون حارساً للوحدة الوطنية، وضامناً لسير المؤسسات ولأدائها، ومدافعاً عن الديمقراطية، وحافظاً للأمن والاستقرار، ورائداً للإصلاح، ومؤمناً بالانماء المتوازن بين المناطق اللبنانية كافة، فجعل موقع الرئاسة الأولى صمّام أمان وعنصر تطوير وتقدم للوطن. كل ذلك بفضل التحضير المعمق للملفات واستباق الأزمات وتصوّر امكانيات حلول مختلفة واختيار وزراء ومستشارين وفريق عمل لديهم فكر متجانس ومعتدل وبصورة خاصة الاستماع الى الرأي الآخر وأقله الموقف من خلال دراسة دقيقة للأجواء العامة.

